جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية **التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي**

دور البنوك الإسلامية في تفعيل الادخار

دراسة حالة بنك البركة

مقدمة من طرف الطالبة

بلقوميدي عائشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الحميد بن باديس
مشرفا ومقررا	قدال زين الدّين	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2018-201

﴿كلمـة شكـر﴾

لا بدّ ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود لأعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدّموا لنا الكثير

باذلين بذلك الكثير من الجهد لبناء جيل الغد لتبعث الأمّة من جديد.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشّكر والامتنان والتّقدير والمحبة إلى هؤلاء الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة. إلى الذين مهدّوا لنا طريق العلم والمعرفة. إلى جميع أساتذتنا الأفاضل، ونخص بالتقدير والشّكر الوالدين والأصدقاء والأستاذ المشرف "قدال زين الدّين".

عائشة

﴿إهداء﴾

أهدي ثمرة جهد عملي إلى منبع قوتي وسندي والدي العزيز، الذي ضحى من أجلي ووهب حياته ليوصلني أعلى المراتب.

إلى من هي مثلي الأعلى في الحياة، يا من وهبتني الأمان والحنان، من لن أنسى حبّها وأنارت لي دربي ورافقتني بدعواتها، إليك أمّي.

إلى كلّ من أظهروا لي كلّ ما هو أجمل في الحياة، إلى أخواتي، إلى كلّ من تذوقت معهم أجمل اللّحظات، إلى من تبقى صورته في عيوني زوجي العزيز حفظه الله "حبيب معزوز"

إلى كلّ أساتذتي الكرام الذين ساعدوني وأخصّ بالذّكر الأستاذ المؤطّر " قدال زين الدّين".

عائشة

الملخّص:

تناولت هذه الدراسة دور البنوك الإسلامية في تفعيل الإدخار،تم استخدام المنهج الوصفي و منهج التحليل من حيث الصياغة.حيث تهدف إلى معرفة صيغ التمويل الإسلامي حتى يمكن الإعتماد عليها لتحقيق نمو إقتصادي،اجتماعي و ثقافي يتماشى مع الشريعة الإسلامية بعيدا عن استخدام الفوائد الربوية سواء في الإدخار أو المعاملات الأخرى التي تقوم بها .و قمنا بذكر مقومات الادخار و علاقته بالعوامل الأخرى وخاصة العوامل المؤثرة له،رغم اختلاف المدارس الإقتصادية حوله إلّا أن له مكانة جدّ قوية بينه و بين كل المتغيرات التفسيرية.و في الأخير استنتجنا أهم الإحصائيات حول صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري لوكالة وهران و اهم الاليات المستقطبة للادخار من طرف هذا البنك.

الكلمات المفتاحية: الادخار - التمويل الإسلامي - الفوائد الرّبوية - النمو الاقتصادي

Abstract:

This study deals with the role of Islamic banks in activating saving. The descriptive approach and the method of analysis have been used in terms of drafting. It aims to know the Islamic financing formulas so that they can be relied upon to achieve economic, social and cultural growth in line with Islamic Sharia. Savings or other transactions that you perform. We mentioned the savings factors and their relation to other factors, especially the factors affecting him, despite the difference in the economic schools around him, but he has a very strong position between him and all explanatory variables. Finally, we concluded the most important statistics on the size of Weil in Al Baraka Bank of Algeria to Oran and the most important mechanisms to attract savings from this bank.

Keys words:

Savings - Islamic Finance - Interest Rates - Economic Growth.

الفهـــــــرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

مقدمة الفصل: 2

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية 2

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الإسلامي 2

المطلب الثاني: خصائص البنك الإسلامي وأهدافه 8

المبحث الثاني: صيغ التمويل المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية 17

المبحث الثالث: تجارب الدول الرائدة على البنوك الاسلامية 19

خلاصة الفصل : 24

الفصل الثاني: الإطار النظري للادخار

مقدمة الفصل: 26

المبحث الأول:عموميات حول الإدخار 26

المطلب الأول:ماهية الإدخار 26

المطلب الثاني: مقومات الإدخار 28

المبحث الثاني: الادخار في الجزائر 34

المطلب الأول: تطور سياسة الادخار في الجزائر 34

المطلب الثاني: العوامل المحددة للادخار في الجزائر: 38

خلاصة الفصل: 40

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة (وكالة وهران)

مقدمة الفصل.....43

المبحث الأول: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.....43

المطلب الاول : التعريف ببنك البركة الجزائري.....44

المطلب الثاني: دراسات إحصائية حول صيغ التمويل المستعملة في بنك البركة:(وكالة وهران): 48

المطلب الثالث: الاليات المستقطبة للادخار من طرف بنك البركة (وكالة وهران).....51

خلاصة الفصل:.....56

خاتمة عامة.....60

قائمة المراجع.....63

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
جدول رقم (2-1)	تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال 2000-2017	35
جدول رقم (2-2)	تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال 2000-2017	37
جدول رقم (3-1))	يمثل أنواع التمويلات في البنك خلال 2012-2015	47
جدول رقم (3-2)	صيغ التمويل في البنك خلال 2012-2015	47
جدول رقم (3-3)	صيغ التمويل المعمول بها في المدى المتوسط خلال 2012-2015	48
جدول رقم (3-4)	التمويلات الممنوحة من قبل البنك خلال 2012-2015	49

قائمة الأشكال البياني

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (3-1)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	46

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يحتل القطاع المصرفي مر كزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، نظرا لتأثيره الإيجابي الذي يمارسه على التنمية الاقتصادية، حيث يساهم بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره من جهة، وتحقيق اتساع النشاط يؤدي إلى زيادة أهمية البنوك، التي تعد من أهم الأدوات المالية التي تسير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا، فالأنشطة التجارية والصناعية والز ارعية والخدماتية، لا يمكن ممارستها في عصرنا دون وجود هذه المؤسسات التي تقوم باستقبال الأموال وحفظها وتنميتها واستثمارها وتمويل من يحتاج لخبرتها وتجربتها إلى جانب المؤسسات المصرفية التقليدية ذات طبيعة متميزة،توجد مؤسسات قائمة على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية ألا وهي: المصارف الإسلامية، التي تعد منظمات اقتصادية تهدف إلى تيسير تداول الأموال واستثمارها في ظل مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وما يميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية هو استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء سواء في الأعمال الاستثمارية أو الخدماتية هذا من جهة، وتوجيه الجهود نحو خدمة المجتمع إلى جانب .التزامها بتحقيق التكافل الاجتماعي من جهة أخرى. البنوك الإسلامية تعد بنوكا متعددة الأغ ارض، حيث تقدم خدماتها في كافة المجالات وتدور في دائرة الحلال، ونشأت هذه البنوك تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في ايجاد صيغة للتعامل وبدون استخدام سعر الفائدة المصرفي بعيدا عن شبهة الربا . المصرفي وشهد عام 1963 أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي

حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية والتي أقيمت أسس مت بمدينة ميث غمر بجمهورية مصر العربية، والت جار ها الدكتور أحمد الن واستمرت هذه التجربة لمدة ثلاث سنوات .ثم أنشئ مصرف ناصر الاجتماعي وهو أول مصرف ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة أما الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية جاء إثر توصيات مؤتمروز ارء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972 ،حيث ورد النّص على إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية مالية الدول الإسلامية اتفاقية تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية وفي عام 1974 وق وال باشر نشاطاته عام 1977 ة وهذا المصرف هو بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية .و ترجع أهمية ظهور المصارف الإسلامي في إيجاد نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا في البنوك التقليدية.فقد أدخلت هذه المصارف أسس للتعامل بين المصرف و المتعامل

على مبدأ المشاركة في الارباح و الخسائر بالإضافة إلى المشركة في العمل .بدلا من الاسس القائمة في البنك التقليدي الذي هو قائم على اساس المديونية و تقديم الاموال فقط دون المشاركة في الجهد. وكذلك يعدّ موضوع الادخار إحدى الوسائل التي يمكن استخدامها في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية و ذلك لما طرأ على دول العالم من شحّ و نقص في الإمكانيات. و للتطور السريع لوظائف الدولة وواجباتها نحو الأفراد جعل الدولة تركز اهتمامها حول تنمية الفرد والمجتمع اقتصاديا ومن هذا المنظور لمست أهمية الادخار كحتمية لابد منها لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والادخار كظاهرة اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية وأصبحت تحضي بأهمية كبرى عند علماء الاقتصاد والاجتماع لمساهمته في تحقيق أعلى مستوى رفاهية واستقرار للفرد والدولة ككل ,ومن ثم أصبح الادخار عملية اقتصادية تمول المشاريع الاستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية أفراد المجتمع، كما تظهر الأهمية للعنصر الاقتصادي الا و هو الادخار كمتغير اقتصادي ،من خلال الدور الذي يلعبه في النظام الاقتصادي و تطوره حركيا و لا سيما ارتباطه بالمتغيرات الأخرى مثل الدخل ،الاستثمار و سعر الفائدة و كذلك وضحت المدارس العلاقة بين الادخار و المتغيرات الأخرى أما النظرية الحديثة تقول بأن الادخار أكثر يعني استهلاك أقل في حين ن سعر الفائدة من المتغيرات الاساسية على المستوى التجميعي و كثيرا ما يفترض في النظرية الاقتصادية أن سعر الفائدة يؤثر على قرار الفرد بتوزيع دخله بين الاستهلاك و الادخار .في حين تقف النظرية الإسلامية نظرة واضحة في معدلات الفائدة و ذلك لأن الإسلام يرفض الفائدة الربوية و يشترط الشرعية في أي مشروع استثماري .كما يجمع العديد من الاقتصاديين في الجزائر على أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام ينبغي اللجوء إلى استقطاب المدخرات لأن نقص هذه الأخيرة يؤدي بالدولة إلى الاستدانة و من هنا يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ب-طرح الإشكالية:

-ما هو دور البنوك الإسلامية في تفعيل الادخار ما مدى تفعيل التجربة المصرفية في الجزائر المتمثلة في بنك البركة؟

ومن هنا يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية:

-ما هو تعريف البنوك الإسلامية؟ وخصائصها الصيغ المستعملة من طرفها؟

--ما مفهوم الادخار حسب النظريات الاقتصادية؟ هل يساهم الادخار المحلي في دفع عجلة النمو؟

ت-فرضيات البحث:

-البنك الإسلامي يلتزم في جميع تعاملاته و نشطاته الإستثمارية و إدارته حسب الشريعة الإسلامية و مقاصدها.و كذلك باهداف المجتمع داخليا و خارجيّا.

-يتميّز البنك بخصائص جوهرية تؤدي إلى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في منافذ لا تتحككم فيها أسعار الفائدة.

-إختلف الإقتصادبون في مفهوم الإدخار و ما مدى سيرورته عبر العصور.

-الإدخار المحلّي في الجزائر يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

ث-أهداف الدراسة و أهميتها:

-تهدف الدراسة إلى:

-التعرفّ على البنوك الإسلامية و خصائصها.

-تحديد صيغ التمويل المستعملة في البنوك الإسلامية.

-التعرّف على الإدخار و مدى تطور سياسته في الجزائر.

-دراسة إحصائية حول صيغ التمويل في بنك البركة.

أهميتها:

حاولت الدراسة في إيجاد صيغة التعامل المصرفي بعيدا عن شبهة التعامل بالرّبا،و في تبنّي نظام بديل عن الأنظمة الأخرى.

ح—منهجة الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث و إختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على الأسلوب التحليلي ب شقيه الوصفي و الكمّى بما يتماشى مع حدود الدراسة.

خ-مرجعية الدراسة :

و من أجل الإلمام بالجانب النظري والتطبيقي للبحث اعتمدنا على المراجع المتمثلة في:

الكتب، المجلات ،الإحصائيات و البيانات من بعض المراجع الإلكترونية.

د-صعوبات البحث:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات و العراقيل المتمثلة في :

الإختلاف و التناقض في البيانات.

ندرة الدراسات السابقة حول البحث.

ذ-هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية لقد قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة،حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية في المبحث الأول ماهية البنوك و المبحث الثاني صيغ التمويل المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية أما الفصل الثاني الإطار النظري للإدخار في المبحث الأول عموميات حول الإدخار و المبحث الثاني يخص بالإدخار في الجزائر أما الفصل الثالث هو حول دراسة حالة بنك البركة في المبحث الأول دراسة حالة بنك الجزائر بوكالة وهران.

الدراسات السابقة:

في حدود ما تتوفر عندنا من معلومات، نجد أن هناك العديد من البحوث العلمية التي أنجزت في مختلف الجامعات والمعاهد وتخصصت في مواضيع البنوك و سياسات التمويل الإسلامية، وقد تناولت معظمها هاته الأخيرة بطابع وصفي و تحليلي مع التركيز على دورها في تمويل المؤسسات الاقتصادية، كما ركزت مختلف الدراسات في الجزائر على دراسات الحالات على مستوي بنك البركة .

الفصل الاول

مقدمة الفصل:

لابد وأن تتم المعاملات المالية في البنك، وكي تكون هذه المعاملات موافقة للشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت ذات فاعلية ومرودية يشترط في هذا البنك أن تتوفر فيه متطلبات ومعايير وعمليات تجمع عنصرين مهمين أولا بين ما هو عصري من حيث المستجدات والتطور الهائل للمعاملات المالية العالمية الحديثة، وثانيا أن يكون هذا التقدم والتطور في حدود ما تبيحه الشريعة الإسلامية مما كان موجود من المعاملات أو هو مستجد في عالم المعاملات المالية، حيث هذه المعاملات جميعها تمر على الهيئات الشرعية للنظر والإفتاء فيها، والمجامع والملتقيات الفقهية التي تجري بحوث ودراسات للفصل فيها وتبيينها للمتعاملين الماليين، فهكذا يجمع البنك الإسلامي بين ما هو حديث وغير مخالف للشريعة الإسلامية لأن المعاملات الأصل فيها الحل إلا ما ثبتت حرمته في الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية كانت واقعة جديدة ظهرت في العالم الإسلامي نظرا للنهضة الإسلامية للمسلمين، ولم تقتصر على العالم الإسلامي فقط، بل وحتى من غير المسلمين الذين أدركوا نفعها في مدى مجانبتها للأزمات المالية وتحقيقها الاستقرار الاقتصادي والمالي، وإن لم يكن على أساس اعتقادي في اجتناب المحرمات في الشريعة الإسلامية، وأظهر هذه المحرمات في المعاملات المالية الفائدة التي سميت بغير اسمها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الإسلامي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها، وصاحب ذلك تطور أسس الاقتصاد الإسلامي، حيث بدأت إعادة النظر في النظام المالي ألربوي في بعض الدول نظرا لتحريم الإسلام للربا، وأصبح يحل محله تدريجيا مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، المبدأ الذي جاءت به البنوك الإسلامية.وهنا ظهرت فكرة البنوك الإسلامية وفق مبادئ إسلامية أساسها المعاملات المالية بدون فائدة في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، حيث أنشأت في إحدى المناطق الريفية في باكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء

لتقدمها للمزارعين لتحسين نشاطهم الزراعي حيث أغلقت أبوابها في بداية الستينيات1، وأنشئت في مصر 1963 "بنوك الادخار المحلية" في مدينة "ميت عمر" ولكنها لم تستمر إلا بضع سنوات1.

وفي سنة 1973 اجتمع وزراء مالية الدول الإسلامية لمناقشة الجوانب النظرية والعملية للبنوك الإسلامية وانتهى الاجتماع بسلامة الفكرة ووضعها موضع التنفيذ، فظهرت الندوات والمؤتمرات والمجامع الإسلامية، وظهرت الكتابات والدراسات المعمقة حول البنوك الإسلامية.

وفي سنة 1975 أنشئ لأول مرة بنكان إسلاميان الأول "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة كمؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وشاركت فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وقفا لمبادئ الشريعة الإسلامية2.

والثاني "بنك دبي الإسلامي" الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل البنكي الإسلامي إذ تميز بكامل الخدمات البنكية، وتبعه سنة 1977 على نفس المنهج "بنك فيصل المصري" و"بنك فيصل السوداني" و"بيت التمويل الكويتي" وغيرها.[2]

بعد ذلك أخذت البنوك الإسلامية تتزايد عاما بعد عام، حتى أصبح هناك ما يزيد عن 90 بنكا إسلامية في نهاية 1992، والملاحظ هنا أن نسق التطور التاريخي لها سار على اتجاهين: الأول حكومي والثاني خاص. وانقسمت الدول الإسلامية إلى قسمين: منها من زاوجت بين النظامين التقليدي والإسلامي، ومنها من حاولت تغيير نظامها المالي والبنكي تغييرا جذريا.[3]

وتشير تقديرات إلى أن إجمالي عدد البنوك الإسلامية بلغ 200 مؤسسة وشركة إسلامية أي بزيادة قدرها 7 مرات ونصف عما كان عليه سنة 4.1985

---

[1] - حسن الخلف،البنوك الإسلامية،الكتاب العالمي للنشرو التوزيع ،عمان الطبعة الألى سنة 2006

[2] - محمّد بوجلال، البنوك الإسلامية،مفهومها ،خصائصها،تطورها ،القاهرة،سنة 1990.

- [3] ف. مصدور، *التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية*، دار هونه، الجزائر، سنة 2007م، ص 86-87.
- [4] أ.سفر، *المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت، سنة 2005، ص 133.

و في الجزائر بنك البركة هو أوَّل بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العامِّ والخاصِّ) يؤسَّس في الجزائر أنشئ في 20 مايو 1991 كشركة مساهمة ،في إطار قانون النقد و ا لائتمان.5

بعد ذلك ،ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية،ويقدر رأس مال "بنك السلام" الذي تم افتتاحه في تاريخ 2008/10/20 بـ 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار) ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة في الجزائر 6.

الفرع الاول:-تعريف البنك الإسلامي

تعريف البنك

تطلق كلمة "بنك" أو "مصرف "على المكان الذي تتداول فيه النقود عن طريق الأخذ والإيداع وغير ذلك من التعاملات.

وفي اللغة كلمة مصرف هي اسم لمكان الصرف، أي التصرف في النقود أخذا وعطاء، والصرافة مهنة الصرف، والمصرف مكان الصرف، و به سمي البنك مصرفا.

أما كلمة "بنك" فهي مشتقة من الكلمة الإيطالية "بانكوBANCO" ومعناها المائدة، ويرجع ذلك إلى أن المشتغلين بأعمال الصرافة بإيطاليا، كانوا يضعون الأنواع المختلفة من العملات التي يتعاملون فيها على موائد.

وقد شاع استعمال كلمة "البنوك" في بعض الدول العربية والإسلامية وشاع في بعضها الآخر استعمال كلمة "المصرف" وكلاهما كما سبق بمعنى واحد ولم يختلف الباحثون في هذا المجال في المعنى واستخدموه في كتبهم وأبحاثهم.7

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبنك الإسلامي

---

[5] س.ناصر، *علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية*، مذكرة تخرج لنيل درجة الدكتوراه، الجزائر، 2005.

[6] ع.لخديميح.بخيت، ورقة بحثية*قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيارفة الإسلامية في دول المغرب العربي*، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، 23-2011/02/24.

-[7]- حسن الخلف،البنوك الإسلامية،الكتاب العالمي للنشرو التوزيع ،عمان الطبعة الألى سنة 2006مرجع سبق ذكره.

لا يوجد تعريف محدد للبنك الإسلامي متفق عليه من طرف المؤلفين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي، بل نظر إليه كل واحد من جانب، مع اتفاقهم على عدة نقاط أساسية كتحريم الربا والمعاملات المحرمة في الشريعة الإسلامية، و من هذه التعارف نذكر:

البنك الإسلامي هو "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا"[8]

هذا التعريف يدل على أن مفهوم البنك الإسلامي لا يقتصر على أنه لا تتعامل بالربا أخذا وعطاء، كما هو شائع في تعريف البنك الإسلامي، بل هو من التزم بالشريعة الإسلامية في جميع معاملاته ونشاطاته.

كما يمكن تعريفه بأنه "مؤسسة نقدية مالية تعمل، على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".[9]

أضاف التعريف الثاني زيادة على ما بينه التعريف السابق، أن البنك الإسلامي يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يوفر للأمة الرفاهية والاستقرار في حدود الشريعة الإسلامية.

3- ونعني بالبنوك في النظام الإسلامي" المؤسسات المالية التي تقوم بعمليات الصرافة واستثمار الأموال بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء".

ودلّ هذا التعريف على أن للبنك الإسلامي يعتبر وسيطا في السوق المالي طبقا لما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة لوظائفه النقدية ودوره التمويلي.

الفرع الثالث: أنواع البنك الإسلامي

على الرغم من أن البنك الإسلامي هو نوع في حد ذاته، إلا أن امتداد نشاطه وتشعبه وازدياد حجم معاملاته، أدى إلى ضرورة تخصصه وظهور بنوك إسلامية متخصصة، ويمكن تقسيمها وفقا لعدة معايير وهي:

- معيار النطاق الجغرافي

[8] ف. مصدور، مرجع سابق، ص20-21.

[9] م. أحمد الخضري، *البنوك الإسلامية*، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 03، سنة 1999، ص 17.

- بنوك إسلامية محلية النشاط: تعود ملكيتها لدولة واحدة،10 والتي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، ولا يمتد عملها إلى خارج نطاقها الجغرافي.
- بنوك إسلامية دولية النشاط: التي يمتد نشاطها إلى خارج النطاق المحلي، ولها عدة أشكال من بينها:

الشكل الأول: إقامة علاقات مع البنوك الأخرى لإيجاد شبكة مراسلين يتم تنفيذ النشاطات البنكية الدولية عن طريقها، كالصرف والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية.

الشكل الثاني: إقامة مكاتب تمثيل خارجية في الدول المراد تقوية العلاقة معها، وذلك لدراسة السوق، وجمع المعلومات، وحل المشاكل بين البنك ومراسليه، والتمهيد لإنشاء فرع في الدولة للبنك الإسلامي.

الشكل الثالث: فتح فروع للبنك بالدول الخارجية لممارسة نشاطاته البنكية، وإيجاد ثقل دولي له، وتوزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية، وأكبر عدد من العملاء.

الشكل الرابع: إقامة شراكة مع بنوك أخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك مملوكة له بالكامل11

معيار المجال ألتوظيفي للبنك

2-1- بنوك إسلامية صناعية: والتي تتخصص في تمويل المشاريع الصناعية حيث لجأت جميع الدول الإسلامية لمثل هذا النوع من البنوك لتحقيق التنمية الصناعية.

2-2- بنوك إسلامية زراعية: والتي يغلب على نشاطاتها ميلها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة اللازمة لهذا النوع من النشاط الحيوي.12

2-3- بنوك إسلامية تجارية: وهي تتخصص في تمويل النشاط التجاري، وبصفة خاصة رأس المال العامل للتجار وفقا للأساليب الإسلامية القويمة، أي وفقا للمتاجرات الإسلامية كالمرابحات والمشاركات والمضاربات الإسلامية،13 وهذا هو الاتجاه الغالب في البنك الإسلامي حتى الآن التي تأخذ شكل شركات الأسهم، باستثناء

– [10]ف. م. الرافعي ، مرجع نفسه، ص 26.

-[11] أحمد الخيضري،مرجع سبق ذكره،ص22.

–[12] أحمد الخيضري،مرجع سبق ذكره،ص35.

[13] ف. مصدور، مرجع سابق،ص36.

بعض البنوك كبنك التنمية الإسلامي وبنك ناصر الاجتماعي والبنوك الإيرانية والباكستانية والسودانية التي هي مملوكة للدولة.14

معيار حجم النشاط: وتقسم إلى:

3-1-بنوك إسلامية صغيرة الحجم:وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي، وتأخذ طابع النشاط الأسري نظرا أن عدد العملاء محدود.

وتتواجد في القرى والمدن الصغيرة، وعملها جمع المدخرات وتقديمها كتمويل قصير الأجل لبعض المشاريع والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات.

3-2-**بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك ذات طابع وطني، تنتشر على مستوى الدولة لتغطية عملاء الدولة، وهي أكبر حجما من حيث حجم النشاط وعدد العملاء، وأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي، إلا أنها تظل محدودة النشاط دوليا.

3-3- **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** وتسمى بنوك الدرجة الأولى، وهي البنوك التي يمكنها التأثير على السوق النقدي والمالي المحلي أو الدولي، وتمتلك فروعا دولية ومشتركة، ومكاتب تمثيل لجمع المعلومات في المناطق التي تريد فتح فروع بها.

معيار العملاء المتعاملين مع البنك

بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأشخاص: التي تقدم خدماتها إلى الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، سواء تعلق الامر بالعمليات الكبيرة التي تسمى بعمليات الجملة، أو العمليات العادية التي تقدم للأشخاص الطبيعيين التي تسمى عمليات التجزئة.

بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية العادية: هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأشخاص، بل يتعامل مع الدول لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ومع البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها في مواجهة الأزمات التي تواجهها.15

[14] ف. مصدور، مرجع سابق،ص44.

- [15] د.م. أحمد الخضري، مرجع سابق، ص67.

المطلب الثاني: خصائص البنك الإسلامي وأهدافه.

إن اختلاف البنوك الإسلامي عن البنوك التقليدية، يجعل لها مميزات وخصائص تميزها عنها، وأهداف تجعلها تختلف عن غيرها من البنوك تمليها الغاية التي ينبغي عليها الوصول إليها والرسالة التي تؤديها.

الفرع الأول: خصائص البنك الإسلامي:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تمارس نشاطها في ظل الشريعة الإسلامية، لهذا تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية بسمات وخصائص تجمعها ثلاثة نقاط:

الصفة العقدية للبنك الإسلامية.

الصفة التنموية للبنك الإسلامية.

الصفة الاجتماعية للبنك الإسلامية.16

الفرع الأول: الصفة العقدية للبنوك الإسلامية

عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء باعتبارها من الربا

فعدم التعامل بالربا هي سمة مميزة للبنك الإسلامي من أجل تطهير أمواله من شبهة الظلم والاستغلال التي هي أساس معاملات البنوك التقليدية، فالاقتراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة، ولا تجيزه ضرورة، ومن هنا فالبنك الإسلامي لا يتعامل بالربا أخذا أو عطاء، ولا إيداعا أو توظيفا، ولا قبولا أو خصما، مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو مخفية...الخ.17

تعريف الربا وحكمها

الربا في اللغة

الربا لغة: من ربا يربو من باب نصر ينصر والمصدر منه ربا وهو بمعنى الزيادة، يقال ربا المال إذا زاد ونما، وجاء في القاموس: ربا ربُواً كعلا علوا، وربا زاد ونما، وارتبيته، والرابية علاها والفرس ربواً انتفخ من عدو أو فزع18. فربا

[16] ف. م. الرافعي، مرجع سابق، ص 31.

[17] حسن الخلف،البنوك الإسلامية،مرجع سبق ذكره،ص32.

[18] حسن الخلف،البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره،ص33.

الشيء يربو إذا زاد ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزَّت وربت ﴾[الحج:05]، أي علت وارتفعت، وقوله تعالى ﴿أن تكون أمَّة هي أربى من أمَّة﴾[النحل:92]، أي كثر.19

الربا في الشرع:"زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال"20، وهو " عقد على عوض مخصوص متحد الجنس بزيادة أحد البدلين على الآخر في الحال، أو مع تأخير أحدهما مقابل الزمن".21والربا محرم بالكتاب والسنة والإجماع ويقتضيه القياس الصحيح.

أما من الكتاب

فبقوله تعالى: ﴿وأحلَّ الله البيع وحرّم الرّبا﴾[البقرة:275].

وبقوله تعالى:﴿يا أيُّها الذين آمنوا لا تأكلوا الربَّا أضعافا مُّضاعفة﴾[آل عمران: 130].

وبقوله تعالى: ﴿الذين يأكلون الرّبا لا يقومون إلاّ كما يقوم الذي يتخبَّطه الشَّيطان من المسّ ﴾ [البقرة:275].

وبقوله تعالى: ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا اتَّقوا الله وذروا ما بقي من الرّبا إن كنتم مؤمنين فإن لَّم تفعلوا فأذنوا بحرب مّن الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تَظلِمون ولا تُظلمون﴾ [البقرة:278-279].

وبقوله تعالى: ﴿ يمحق الله الرّبا ويربي الصَّدقات ﴾ [البقرة:276].

و أما من السنة:فقد وردت أحاديث كثيرة تدلّ دلالة قاطعة على تحريم الربا منها:

ما رواه أحمد ومسلم عن جابر قال: ‹‹لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الرّبا وموكله وشاهده وكاتبه››.

وبما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا: ‹‹اجتنبوا السَّبع الموبقات وذكر منها أكل الرّبا››.

و أما من الإجماع:فقد أجمعت الأمة على أن الربا محرم في الجملة.

وأما من القياس:فالقياس الصحيح يقتضي تحريمه، لأنه تعامل مبني على الظلم وذريعة للعدوان، فمضارة تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي.22

أنواع الربا

يجري الرأي الغالب في الفقه الإسلامي إلى تقسيم الربا إلى نوعين، ربا البيوع وربا الديون:

---

[19] حسن الخلف،البنوك الإسلامية،مرجع سبق ذكره،ص34.

[20] حسن الخلف،البنوك الإسلامية،مرجع سبق ذكره.

[21] حسن الخلف،البنوك الإسلامية،مرجع سبق ذكره.ص35.

[22] م.ع.فكروس، ص 197.

أولا : ربا البيوع:ربا البيوع لا يقع إلا في حالة المبادلة أو المقايضة بين نوعين من الأموال المبيّنة في قوله صلّى الله عليه وسلم ‹‹الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى› ›رواه البخاري ومسلم.

وينقسم ربا البيوع إلى: ربا الفضل وربا النسيئة.

ربا الفضل: هو بيع الجنس بجنسه يدا بيد متفاضلا أو هو الزيادة في أحد البدلين المتجانسين على الآخر إذا كانت المبادلة فورية أي إذا تم فيها تقابض البدلين في المجلس "يدا بيد".23

أو هو بيع ربوي بمثله مع الزيادة في أحد البدلين، بمعنى أن التفاضل في كميات الأموال الربوية المتبادل في الجنس الواحد، وهذا حرم سدا للذريعة التي قد توصل لربا النسيئة الجاهلية.24

ربا النسيئة: هو بيع الجنس الواحد ببعضه أو بجنس آخر مع الزيادة فيه نظير تأخير القبض،25 كمن يبيع 100 غرام ذهب معجلة بـ100 غرام ذهب مؤجلة الوزنان متساويان أحدهما معجل والآخر مؤجل.

ثانيا: ربا الديون: اشتهر باسم ربا النسيئة وهو ربا الجاهلية،26ويعبرون عنه بقولهم "أَنْظِرْنِي أَزِدْكَ"، وذلك بأنهم كانوا يسلفون وينظرون، كأن يقرضه قدرا معينا من المال إلى زمن محدود، كشهر أو سنة مثلا مع اشتراط الزيادة فيه نظير امتداد الأجل، وهو محرم إجماعا، سواء قلّت الزيادة أو الفائدة أ و كثرت.27

تعريف الفائدة

الفائدة في اللغة "الزيادة" أفدت منه مالا أي أخذته، واستعمال مصطلح الفائدة من طرف الدول الإسلامية والعربية ما هو إلا ترجمة لمصطلح "Intérêt" المستعمل في مجال المالية، وهو المبلغ الذي يدفع مقابل استخدام رأس المال، مع ضمان رد الأصل في نهاية المدة المتفق عليها، فهو تكلفة الإقراض للنقود.

وهذه التكلفة يعبر عنه بسعر الفائدة الدائنة أو المدينة، فالفائدة الدائنة يفرضها البنك على من يقترض منه وهي تزيد دائما على أسعار الفائدة المدينة التي يدفعها البنك لمقرضيه من أصحاب الودائع الآجلة.28

---

[23] م. أحمد الخضري، *البنوك الإسلامية*، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 03، سنة 1999،ص22.

[24] م.أحمد الخضري،مرجع سبق ذكره.ص24.

[25] م.أحمد لخضري.مرجع سابق.ص26.

[26] م. ع فكروس.مرجع سابق.204.

[27] م. ع.فكروس، مرجع نفسه، ص199- 200.

تعريف الربح

الربح لغة: الرِّبح والرّبح و الرياح، معناه النماء في التجر، وقال الجوهري هو اسم ما ربحه، وربح في تجارته يربح رِبحا وربَحا ورَبَاحا: استشف. والعرب تقول للرجل إذا دخل في التجارة بالرَّبَّاح والسَّماح وفي قوله تعالى:﴿فما ربحت تجارتهم﴾[البقرة:16]. قال ابن إسحاق: "معناه ما ربحوا في تجارتهم، لأن التجارة لا تربح وإنما يربح فيها ويوضع فيها". وفي علم الاقتصاد: الفرق بين ثمن المبيع ونفقة الإنتاج".

فالربح ما يحققه الإنسان من مكسب عن طريق ممارسة التجارة بيعا وشراء، ويكون عبارة عن السلع مطروحا منه نفقات إنتاجها.وذلك نتيجة لانتقال المال من يد لأخرى، والعائد الزائد على رأس المال لا يسمى ربحا إلا إذا مازجه العمل من ناحية أو كانت هذه الزيادة نتيجة مبادلة يتقلب فيها رأس المال من حال إلى حال.

الربح شرعا: "هو نماء لرأس المال نتيجة لتوظيفه في الأنشطة الاستثمارية وفق العقود والضوابط الشرعية".29

الفرق بين الربح والفائدة

فالفائدة عائد مضمون ومحدد لصاحب رأس المال مقابل تخليه عنه للغير مدة من الزمن سواء استخدمه أو لم يستخدمه، أما الربح فهو عائد المنظم أو صاحب المشروع وهو عائد غير يقيني بحيث أنه مرتبط بمخاطر العملية الإنتاجية إذ قد يتحقق وقد لا يتحقق.

فالفرق المعياري بين الفائدة والربح هو مدى المشاركة في مخاطر الاستثمار. فالفائدة زيادة ثابتة مشروطة ومحددة سلفا بنسبة معينة من رأس المال وهي عائد مضمون لا يتوفر فيه الشرط الشرعي الغنم بالغرم والخراج30بالضمان31.

أما الربح فهو احتمالي الوجود والمقدار، فقد يتحقق وقد لا يتحقق، قد يكون كثيرا أو قليلا، لا يتحدد إلا بعد النشاط ومعرفة النتيجة. 32

إتباع قاعدة الحلال والحرام

---

[28] ف. م. الرافعي، مرجع نفسه، ص 45-46.

[29] م.م.سليم الخوالد، *المصارف الإسلامية*، دار المحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008، ص143 .

[30] الخراج: الغلة والقراء والدخل والمنفعة.

[31] أي : أن الباء متعلقة بمحذوف، تقديره : الخراج مستحق بالضمان، أي: بسببه.على قول للنحاة.

[32]

ينطلق الاقتصاد الإسلامي من معايير وأحكام الشريعة الإسلامية، وهي تقرر العمل كمصدر للكسب، بدلا عن اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب، أي توجيه الجهد نحو التنمية، بالاستثمار والمشاركة الخاضعة لمعيار الحرام والحلال.وأعمال المصارف الإسلامية كلها محكومة بما أحله الله، وتدفعها لتحقيق مشاريع الخير للمجتمع، من خلال توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المسلم، مع مراعاة أن يقع في دائرة الحلال في كل مراحل إنتاجها.33

استخدام الموارد بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية

عدم تعطيل النقود عن التداول : يتعين على البنك الإسلامي العمل على تنمية المال الموكل إليه، باعتباره مستخلفا فيه عن أصحابه، وحيث أنه أصل من أصوله التي يجب إثمارها وعدم اكتنازها أو حرمان المجتمع منها، وذلك كله منهي عنه شرعا لقوله تعالى ﴿والَّذين يكنزون الذَّهب والفضَّة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشِّرهم بعذاب أليم ۝ يوم يحمى عليها في نار جهنَّم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾[التوبة:34-35].34

وبما أن نسبة الاحتياطي القانوني الذي يقصد به أساسا التقليل من مقدرة البنوك من إنشاء النقود إضافة إلى حماية أموال المودعين تعتبر من أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي في التأثير والتحكم في مقدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان، ، فإن تطبيقها على البنك الإسلامي يضعفه لأن معظم التمويل فيه هو تمويل لعمليات اقتصادية حقيقة، أي تمويل سلعي ليس تمويلا بالقروض إلا في حالات قليلة كالقرض الحسن، الامر الذي يضطرّه إلى تكملة نسبة الاحتياطي القانوني بودائع الاستثمار لأن الودائع الجارية التي هي في البنوك التقليدية أكبر منها في البنك الإسلامي، مما يوقعه بين مطرقة البنك المركزي الذي يراقب هذه النسبة، وسندان الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل البنك الإسلامي، والتي تصطدم بمحظور شرعي وهو تعطيل أموال المودعين كودائع للاستثمار، وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني للبحث.35

[33] ع.فكروس .مرجع سابق.ص205

[34] م. أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 25.

[35] . أحمد الخضري، مرجع سابق.ص27.

حسن اختيار من يقومون على الأموال: في إطار التدبير الجيد والأمين لموارد البنك الإسلامي، يتعين عليه بذل الجهد اللازم للتأكد من حسن اختيار الأفراد الذين يتولّون إدارة تلك الموارد، حيث لا يجب تولية إدارتها إلى من لا يصلح لهذه المهمة لقوله تعالى:﴿ولا تؤتوا السُّفهاء أموالكم﴾[النساء:5].

وتقتضي إدارة هذه الأموال الرشاد والحكمة في استخدامها، ووضعه في الموضع المناسب كي يجتنب التبديد والاكتناز وتتحقق المنفعة به لقوله تعالى: ﴿والَّذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما﴾ [الفرقان:67].36

خضوع البنك الإسلامي للرقابة الشرعية: بالإضافة للرقابة البنكية التي يخضع لها البنك الإسلامي، يخضع للرقابة الشرعية التي ينفرد بها، وهي الفارق الجوهري بينه والبنوك التقليدية، وبدونها يصبح البنك الإسلامي اسما على غير مسمى.37

ويمكن القول أنها رقابة شاملة للرقابة من الفرد على ذاته، ومن الفرد على العمل البنكي الذي يتم، ومن المسؤولين عن العمل البنكي على النشاط الاقتصادي الذي يتم تمويله، ومن هيئة الرقابة الشرعية على كافة النشاطات البنكية.38

الفرع الثاني: الصفة التنموية للبنك الإسلامي

تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع:هي من الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي فالمادة الأولى من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية مثلا تنص على "دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية"، فهو لا يستهدف فقط الربح كحال البنوك الأخرى، فهو يراعي ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة لأنشطته المختلفة، وعدم الاهتمام بهذا الهدف هو إخلال بالضوابط والأسس الحاكمة للبنك الإسلامي.39

36 م. أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 24.
37 ف. م. الرافعي، مرجع سابق، ص 56.
38 م. أحمد الخضري، مرجع نفسه ، ص 27.
39 ف. م. الرافعي، مرجع سابق، ص 58-59.

تحقيق ربح مناسب: مع تحقيقه للتنمية الاقتصادية يسعى البنك الإسلامي لتحقيق ربح مناسب، سواء للمساهمين أو أصحاب الحسابات أو طالبي التمويل بمختلف صيغه، حيث لا يتم المغالاة في تحقيق الربح، أي أن يكون معتدل ومقبول، بالشكل الذي لا يحدث ضررا بالأطراف المتعاملة مع البنك.40

الفرع الثالث: الصفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية

صندوق الزكاة: توصيل أموال الزكاة لمستحقيها من خلال لجنة صندوق الزكاة في البنك، لأن معظم البنوك الإسلامية فيها صناديق الزكاة المساعدة للحياة الاجتماعية وتعمل على محو الفقر والتقليل منه.

ويستند البنك في تقديم هذه الخدمة على قوله تعالى:﴿خذ من أموالهم صدقة تطهّرهم وتزكّيهم بها وصلِّ عليهم إنَّ صلواتك سكن لَّهم والله سميع عليم۝ألم يعلموا أنَّ الله يقبل التَّوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وأنَّ الله هو التَّوَّاب الرَّحيم﴾ [التوبة:103-104]، وللزكاة وجوه محددة بالشريعة يلتزم بها البنك الإسلامي مبينة في قوله تعالى:﴿إنَّما الصَّدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلَّفة قلوبهم وفي الرِّقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السَّبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ [التوبة:60].

وهي تخصم من الربح الصافي قبل توزيعه إلى جانب التفويض من العملاء والمستحقة على رأس المال والاحتياطات المحتجزة.41

تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة: والتوازن يتم بين مجالات التوظيف قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، وبين مختلف التوظيفات المختلفة، حيث يتحقق التوازن الجغرافي، وفي الوقت ذاته توازن في مجال التوظيف وفقا للأولويات الإسلامية، الضروريات، الحاجات، الكماليات. والتوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاستثماري المادي.42

القرض الحسن: هو مشروع خيري لغايات إنسانية، كحالات الزواج، والعلاج، والديون، والكوارث... مما يجعله يخضع لتقدير اللجان المتخصصة في البنك والقرض الحسن من أهم أدوات البنك الإسلامي في تنفيذ رسالته الاجتماعية.

---

[40] ف. حسن خلف، *البنوك الإسلامية*، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص97.

[41] ف. م. الرافعي، مرجع نفسه، ص 60-61.

[42] م. أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 28.

و استمد القرض الحسن أساسه وتسميته من قوله تعالى:﴿مَّن ذا الَّذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم﴾ [الحديد:11].43

-أهداف البنك الإسلامي:

إن للبنك الإسلامي أهداف يسعى لتحقيقها وصولا للغاية من وجوده والرسالة التي أنشئ من أجلها والتي يسعى لإرسائها وتطبيقها في مسيرته العقدية والتنموية والاجتماعية، ونذكر منها:

أولا: الهدف التنموي: يساهم البنك الإسلامي بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار حدود الشريعة الإسلامية، وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق والقطاعات، والاهتمام الأكثر بالمناطق الأقل نموا، وذلك لإخراجها من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها :

إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي بما يحقق التخلص من التبعية الخارجية.

التنمية الشاملة والعادلة بإعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة، والتعاونيات باعتبارها الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية.

التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامي والعمل على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفراده ومن تم زيادة الناتج الإجمالي للدولة الإسلامية.44

تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية من خلال تجميع المدخرات الموجودة لدى الأفراد والجهات في المجتمع، وذلك لاجتناب اكتناز الموارد والانتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام. 45

ثانيا: الهدف الاستثماري: يعمل البنك الإسلامي على نشر الوعي الادخاري بين الأشخاص، وذلك لتعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها وترفع من

[43] ف. م. الرافعي، مرجع سابق، ص 62.

[44] م. أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 30.

[45] ف. حسن خلف، مرجع سابق، 96.

إنتاجها، الذي يساهم في قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع بأسره وفقا للصيغ الإسلامية المحددة للتوظيف.

ويركز البنك على التمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل الذي يتيح له أن ينشئ مشروعات بنفسه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، فيعمل على توسيع النشاط الاقتصادي في المجتمع وتقوية هيكل القطاعات الاقتصادية فيه.46

ثالثا: تحقيق المركز المالي: بالشكل الذي يحقق زيادة حصته السوقية المرتبط منها بزيادة قدرته على تجميع الموارد، وعلى استخدامها، وعلى التوسع في خدماته، وبالشكل الذي يوفر نفعا أكبر للمساهمين والمتعاملين، والمجتمع، والاقتصاد ككل.47

رابعا: الهدف الاجتماعي: المقصود به كما يسميه البعض بالتنمية الاجتماعية، وهي تستهدف تنمية طاقات الفرد وإمكانياته النفسية والمادية، والبنك الإسلامي كمؤسسة يعمل على تحقيق تلك التنمية سواء في داخل البنك أو في خارجه من خلال تقديمه للقدوة ونشر الوعي الادخاري.

ويستهدف كذلك غرس القيم الروحية وتعديل الاتجاهات بما يتفق معها، فهو يتعامل مع الجماهير لتطبيق منهج الله في عدم التعامل بالمحرمات تأكيد الترابط بين النظام الأخلاقي والعملي، اللذان يكونان معا نشاط الإنسان.48

ويعمل البنك الإسلامي على الجمع بين تحقيق الربح الاقتصادي وتحقيق الربحية الاجتماعية من خلال جانبين:

الجانب الأول: التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب وضمان عدم ضياع أموال البنك.

الجانب الثاني: رفع مستوى العمالة والمداخل العاملة في المشروعات الممولة وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع تحقيقا لرسالة البنك في التكافل الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى من يعمل صندوق الزكاة على مستوى البنك الإسلامي على رعاية اليتامى والعجزة والمعوقين من المسلمين، وإقامة المرافق الإسلامية العامة ودور العبادة وسبل التعليم والتدريب وتقديم المنح الدراسية.

---

46 م. أحمد الخضري، مرجع نفسه، ص 32.

47 ف. حسن خلف، مرجع نفسه، ص 96.

48 م.الأنصاري، *دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية*، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، سنة 1983م-1404هـ، ص43.

خامسا: نشر الثقافة البنكية الإسلامية: ويتم ذلك بإصدار المجلات والكتيبات التي تنشر هذه المعرفة والإعلام عنها بالوسائل الإعلامية المناسبة، وتوفير سبل التعليم والتدريب للعمل البنكي الإسلامي.49

المبحث الثاني: صيغ التمويل المعتمدة من طرف البنوك الإسلامية

الفرع الاول: صيغة التمويل بالمرابحة

المرابحة وهي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم). يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

عملية تجارية مباشرة ما بين بائع ومشتري.

عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الأخير (مقدم طلب الشراء) وبائع أول (المورد) وبائع وسيط (منفذ طلب الشراء).50

وقد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية، حيث يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد وكبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل)، فيشتري البنك السلع نقداً أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

الفرع الثاني: صيغة التمويل بالسلم

يمكن تعريف السلم بأنه عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، وخلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.

الفرع الثالث:صيغة التمويل بالاعتماد الإيجاري

الاعتماد الإيجاري هو عملية تأجير لأصل مع وعد بالبيع لصالح المستأجر، ويتعلق الأمر بتقنية تمويل جديدة نوعا ما، يتدخل فيها ثلاثة أطراف هم:

المورد (الصانع أو البائع) للأصل.

المؤجر (البنك الذي يشتري الأصل لأجل تأجيره لعميله).

المستأجر الذي يؤجر الأصل و الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

– 50قد مر التفصيل فيها أنها غير شرعية وفيها عدة مخالفات شرعية وربوية.

من خلال التعريف السابق نستخلص أن حق ملكية العتاد تعود للبنك خلال طول مدة العقد، بينما يرجع حق الاستغلال للمستأجر. وعليه تظهر ثلاثة أوجه يتخذها العميل بموجب عقد الاعتماد الإيجاري:

يكون العميل ملزما بشراء الأصل (عقد تأجير منتهي بالتمليك).

للعميل الحق في شراء أو إرجاع الأصل (عقد اعتماد إيجاري).

اختيار العميل بتأجير الأصل مرة ثانية (تجديد عقد الاعتماد الإيجاري).

الفرع الرابع:صيغة التمويل بالاستصناع

الاستصناع هو عقد مقاولة، والذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل. ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها.

مقارنة مع التطبيقات التجارية الحالية، يشبه الاستصناع عقد مقاولة كما هو معروف في المادة 549 من القانون المدني الجزائري "المقاولة تشبه عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

يمكن أن يتدخل في صيغة الاستصناع المستعملة من طرف المصارف الإسلامية ثلاثة أطراف إلى جانب البنك، صاحب المشروع، والمقاول في إطار الاستصناع

الفرع الخامس:صيغة التمويل بالمشاركة

إن المشاركة هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة/ربح) حسب النسب المتفق عليها، تتم هذه المساهمة أساسا على الثقة و مردودية المشروع أو المهنية المشاركة كما هي مطبقة في المصارف الإسلامية تتم في أغلب الأحيان في شكل تمويل المشاريع أو العمليات الظرفية المقترحة من طرف العملاء، ومهما يكن من أمر فإن هذه المساهمة تنجز حسب الصيغتين التاليتين:

المشاركة النهائية: يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، ويتعلق الأمر هنا بالنسبة للبنك قي استخدام طويل أو متوسط الأجل لموارده الدائمة (حقوق الملكية، ودائع استثمارية مخصصة وغير مخصصة ...)، يمكن أن تكون حصة البنك في شكل مساهمة في شركة موجودة، تمويل لرفع رأسمال أو المساهمة في تشكيل رأسمال شركة جديدة (شراء أو اكتتاب سندات أو حصص اجتماعية)، ويطابق هذا النوع من المشاركة التطبيقات المصرفية التقليدية في الإيداعات الدائمة التي تقوم بها البنوك إما لمساعدة تشكيل مؤسسات أو لضمان مراقبة المؤسسات الموجودة

المشاركة المتناقصة: يساهم البنك في تمويل مشروع أو عملية بنية تنازل تدريجيا من المشروع أو العملية وهذا بعد انسحاب صاحب المشروع الذي يسدد للبنك حصته من الأرباح العائدة له كما يمكنه تخصيص كل أو جزء من حصته لتسديد حصة البنك، وبعد أن يسترجع البنك رأسماله والأرباح العائدة له ينسحب من المشروع أو العملية، تشبه هذه الصيغة المساهمات الظرفية في المصارف التقليدية.

الفرع السادس: صيغة التمويل بالمضاربة

إن المضاربة صيغة خاصة المشاركة التي من خلالها يقدم أحد الطرفين (البنك) رأسمال والطرف الآخر (الشريك المضارب) المهارة، توزع الأرباح المحققة بتكامل هذين العاملين بين البنك وشريكه بنسب متفق عليها. غير أنه يتحمل مقدم رؤوس الأموال (البنك) وحده الخسارة في حدود الأموال المقدمة. ويمكن أن تكون المضاربة مطلقة أو محصورة.

المبحث الثالث: تجارب الدول الرائدة على البنوك الاسلامية

مع بداية الأزمة المالية أواخر 2007، زاد الحديث والنقاش حول منظومة الصيرفة الإسلامية التي أكدت صمودها في وجه أزمة مالية عصفت باقتصادات ومؤسسات مالية عالمية.

هذه المنظومة التي أسالت الكثير من مداد أقلام الخبراء الماليين والاقتصاديين العالميين من مختلف الجنسيات، فظهرت ابحاث ودراسات من مؤسسات مالية عالمية حول هذا النمو السريع الذي تشهده الصيرفية الإسلامية في العالم، وخاصة غزوها لأسواق مالية كانت في القريب العاجل حصنا محتكرا من طرف الأسواق المالية الرأسمالية في أوربا، فيبقى السؤال كيف وصلت هذه الصناعة المالية إلى بلدان لا تجمعها بالإسلام سوى النقاشات

والإصطدامات الفكرية ؟، وما هي حقيقة دخولها وآليات عملها في الدول الأوربية، وهل فعلا توجد بنوك إسلامية في أوربا؟

منذ ظهور اول بنك إسلامي مرخص له من طرف السلطات سنة ،1975 وهو بنك دبي الاسلامي (كان قد تاسس قبله بنك ميرت غانم في مصر سنة 1963، لكن فشلت هذه التجربة نضرا للضروف السياسية التي كانت تسود مصر خلال هذه الفترة)، انتشرت البنوك الإسلامية لتصل إلى يومنا هذا إلى أزيد من 500 بنك و مؤسسة مالية إسلامية في العالم، بموجودات تقدر ب 1,6 تريليون دولار حسب اخر التقارير (مقابلة الدكتور عمر زاهر، الكاتب العام للمؤسسات و البنوك الاسلاميه خلال برنامج بلا حدود حلقة الجزيرة2013/04/10)، وكذلك تقرير مؤسسة UKIFS المتخصصة، أي بما يقارب 1% من الموجودات المالية المتواجدة في العالم، حيث يعتبر البنك الالماني Deutsch Bank أكبر بنك عالمي بموجودات تقدر ب 2,8تريليون دولار، من 72 تريليون دولار لاحسن 53 بنك في العالم (المقارنة بين موجودات البنوك الإسلامية والتقليدية لا مجال للمقارنة بينهم، حيث إن تاريخ البنوك التقليدية يزيد عن 400 سنة، بينما البنوك الاسلاميه فتاريخها هو 38 سنة فقط)، كما تشير الدراسات إلى أن نمو موجودات البنوك الإسلاميه ستصل الى ازيد من 6 تريليون دولار سنة 2020 اي بمعدل نمو يفوق 15% سنويا.

التجربة البريطانية

بريطانيا، ذلك البلد الأوربي المنفتح على الثقافات العالمية، كان له الفضل في احتضان والترخيص لأول بنك إسلامي بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية ومبادئ الصيرفية الإسلامية، وإعطاء التراخيص لبنوك تقليدية لفتح نوافذ للمنتوجات الاسلاميه (عقود المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإيجار.... حيث يبلغ عدد البنوك آلتي تقدم منتوجات تتوافق مع الشريعة الاسلاميه الى 22 بنك، منها 5 بنوك اسلامية و 17 بنك تقليدي له نوافذ يقدم من خلالها منتوجات البنوك الاسلامية.

ظهرت الصيرفية الإسلامية في بريطانيا اواخر السبعينات وبداية الثمانينات،(1978ء1979) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الاسلامية في العمل في لندن وكان اولها: شركة الاستثمار الاسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) 1978، وبدعدها شركة بيت التمويل (Islamic

Finance House)، وفي سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل الى غاية 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 جنيه سنة 1991، وفتحت فرعين في لندن و وفرع آخر في برمينغهام. لكن نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالسوق المالي اللندني أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، اضطرت الحكومه البريطانيه إلى تشديد المراقبة والزيادة في الضرائب على المؤسسات المالية الاجنبية (قانون المصارف لسنة1987).

وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعا له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجاليه المسلمة عبر عقود المرابحة والايجارة.

أكتوبر 2004 سنة ميلاد أول بنك إسلامي بكل مواصفات الصيرفية الاسلامية، البنك الإسلامي البريطاني (IBB) بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفية الإسلاميه في السوق المالي اللندني، إيمانا منهم بمبدأ المنافسة والدراسات السابقة للباحثين الذين شددوا على مستقبل الصيرفية الاسلامية في السوق اللندنية، ولعل ابرز هذه الوجوه رودني ويلسون Rodney Wilsonالاقتصادي الذي يعتبر احد ابرز الوجوه التي تنبأت وكتبت على الصيرفية الاسلامية في بريطانيا. بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتوجات الإسلاميه، وكان أبرزها بنك HSBC Amanah, ABC International .Bank, Deutsh Bank, Citi Group...حسب اخر الإحصائيات وصل حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق الماليه البريطانيا إلى 27 مليار دولار سنة 2010 بنمو تراوح بين 7،3% إلى 23،7%، حيث تحتل لندن الرتبة الثامنة عالميا في استقطاب الاموال والاستثمارات الاسلامية51.51

– [51]- أحمد الخضري، *البنوك الإسلامية*، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 03، سنة 1999

لائحة البنوك الإسلامية المتوافقة مع الشريعة في بريطانيا

البنوك الاسلاميه المتوافقه مع الشريعه في بريطانيا	بنوك تقليديه لها نوافذ في المنتوجات الاسلاميه
- Islamic Bank of Britain - Bank of London and The Middle East - European Islamic Investement - Bank Gate House - QIB UK	- HSBC Amanah - ABC International Bank - Ahli United Bank - Bank of Ireland - Barclays - BNP Paribas - Bristol & West - Citi Group - Deutsh Bank - Europe Arab Bank - IBJ International London - J Aron & Co - Lloyds Banking Group - Royal of Banking Scotland - Standard Chartered - UBS - United National Bank

Source: Report of the Institute The City UK in March 2012

التجربة الفرنسية

فرنسا، ذات الجالية المسلمة التي تزيد عن 6 ملايين مسلم، المتفوقه على بريطانيا (2,5مليون مسلم) من حيث عدد الجالية المسلمة التي ينتمي اغلبها إلى دول شمال افريقيا (المغرب، الجزائر، تونس ودول جنوب الصحراء) التي لم تضهر فيها الصيرفية الاسلامية الا في السنوات القليله الماضية وبعضها لا يزال ينتضر الضوء الاخضر من صناع القرار في بلادهم (المغرب)، بدءت في التنافس مع بريطانيا ذات التاريخ الطويل القصير في الصيرفيه الإسلاميه لتصبح باريس عاصمة التمويل الاسلامي خارج الدول الاسلاميه، لكنها تواجه تحديات كبيرة عكس بريطانيا، خاصة ثقافة الجاليه المسلمه في فرنسا، والتي اغلبها لا تتوفر على معرفة أو مفاهيمها محدوده فيما يخص التميل الاسلامي التي افتقدوها في بلادهم الاصلي، عكس الجاليه المسلمه في بريطانيا التي تنتمي إلى مهد التمويل الإسلامي, الشرق الاوسط والخليج ودول جنوب شرق اسيا.

فرنسا، في أواخر أبريل 2011 اصدرت اول صكوك في السوق الماليه الفرنسيه يتماشى مع الشريعة الاسلاميه، وبعدها دخلت مجموعة البنك الشعبي و بنك فرنسا في فتح نوافذ للمنتوجات الإسلامية (المرابحة والإيجار...) التي تساير متطلبات سوق العقار الفرنسي .

وضهرت بعدها المؤسسة الفرنسية المالية الاسلاميه IFFI التي يترأسها وزير الخارجيه الاسبق ورئيس غرفة التجارة الفرنسية العربيه لتعزيز التمويل الاسلامي في فرنسا Herve de Charette في عهد حكومة ساركوزي التي كانت قد اعطت اشارات واضحة في إستقطاب الراسمال الاسلامية، فقامت بعدها عدة بنوك اسلاميه في زيارات الى فرنسا لمعرفة الفرص التي تتيحها فرنسا للتمويلات الاسلاميه، حيث تشير تقارير فرنسيه إلى قرب افتتاح اول بنك سلامي في فرنسا والمرجح حسب نفس التقارير إلى البنك الاسلامي الدولي القطري.

البنوك الإسلامية في باقي الدول الأوربية

بريطانيا (22)، فرنسا (3)، سويسرا (4)، المانيا (2)، لوكسومبورغ (1)، روسيا (1)، ايرلندا (1).

بينما تبقى باقي الدول الاوربي ذات الجالية المسلمة من اصول مغاربية (هولندا، اسبانيا، بلجيكا، ايطاليا،الدنمارك، السويد، النرويج...) بعيدة كل البعد على ثقافة البنوك الاسلاميه، نضرا للبعد الثقافي المبني على ثقافة البلد الاصل، لكن اسبانيا التي بدأت مؤخرا في الدخول في ميدان الصيرفيه الاسلامية حيث تم يوم 15 مارس 2013 تأسيس اول مركز للدراسات و الابحاث في الإقتصاد و المالية الإسلامية الدي يضم نخبة من الاكاديميين والباحثين في ميدان الصيرفية الاسلامية)نحن عضو مؤسس للمركز (ينتمون إلى دول، المغرب، إسبانيا، البيرو و المكسيسك من اجل التعريف بماهية الصيرفية الإسلاميه في المجتمع الاسلامي و المجتمع الاسباني بصفة عامة , وفتح قنوات التواصل مع مختلف المهتمين، المستثمرين، الباحثين، المؤسسات وكذلك الدولة الاسبانية للشروع في التفكير لفتح الباب امام هذه البنوك للإستثمار في اسبانيا.

الصيرفية الاسلاميه في النظام التعليمي الاوربي

حسب آخر الأبحاث و الدراسات (أحمد بلوافي 2011 و اخرون)، تشير الى أن بريطانيا تستحوذ على 28% من تدريس الماليه الاسلاميه في العالم في مختلف جامعاتها ومدارسها، تليها فرنسا ب 5%، إيطاليا 1%، بلجيكا 1%، سويسرا 1% و المانيا 1%، كما تشير نفس الدراسات الى ان تدريس الماليه الاسلاميه على الصعيد العالمي يتم

باللغة الانجليزيه (75%)، العربية 20%، الفرنسية 5%. حيث تعتبر جامعات بريطانيا الرائدة عالميا في تدريس الصيرفية الاسلاميه حيث يبلغ عددها 55 جامعة، معهد ومؤسسة (Aston University, Durham University, Newcastel University, London School of Busniss and Finance, Glamorgon University...)

- في فرنسا : 15 جامعة، معهد ومؤسسة تدرس الصيرفية الاسلامية Universite Duphain-Paris), University Sorbonne, Reims Management School, Strasburg Managmente School....)

- المانيا Hochschol Bremen University.

- سويسرا Universite Leuven

رغم هذا النمو، فإن الصيرفية الإسلامية تواجهها عدة تحديات خاصة في اروبا، لعل أبرزها هي فقدان الهوية، حيث إن العديد من البنوك التقليدية التي تقدم نوافذ في المنتوجات الاسلاميه لا تحترم مبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها مع الزبناء، مما يجعلها تقدم نظرة خاطئة حول منظومة الصيرفية الإسلامية، بالإضافة إلى الشروط التي تضعها بعض البنوك المركزية على البنوك الإسلامية خاصة فيما يتعلق بتحديد الفائدة على البنوك الاسلاميه أو النوافذ الإسلامية، كما يشكل ضعف الوعي وثقافة الجالية المسلمة في الغرب فيما يخص مفاهيم التمويل الإسلامي وآليات اشتغالها أحد أكبر التحديات مع ضعف التسويق الاعلامي وغياب قنوات خاصة لنشر ثقافة التمويل الإسلامي، وكذلك قلة وانعدام الكوادر المؤهلة والمعاهد المتخصصة في الصيرفية الإسلامية.

خلاصة الفصل :

سلط في هذا الفصل الضوء على أهم ما يتعلق بالبنك الإسلامي من حيث النشأة والتطور التاريخي الذي مر به، وكذا بيان ماهية هذا البنك من تعريفه وتوصيفه وتعداد أنواعه ومعايير المعتمدة في ذلك، وأيضا ما يتعلق بخصائصه المميزة له عن البنوك التقليدية في النظم البنكية التقليدية من الالتزام بالشريعة الإسلامية وأهم ذلك عدم التعامل بالربا، وأهدافه التي يقوم عليها من الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية، ثم عرج الباحث على التدقيق المحاسبي والمحاسبة المطبقين في البنك وما يتعلق بتكوينها وعملها،وكذلك ذكر تجارب بعض الدول الرائدة على البنوك الاسلامية

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

أرجح كل الإقتصاديين أن الفقر الذي تعاني منه البلدان النّامية الى عدم قدرة الأفراد على الإدخار مما يعني إنخفاض معدل النّمو الإقتصادي،لذا أصبح كحتمية لدفع عجلة النّمو الإقتصادي لأي دولة،ولقد بحثت العديد من الدراسات على أهمية تحقيق معدل إدخار مرتفع كمحدد أساسي للنّمو الإقتصادي،و أكدت دور و أهمية تحقيق معدلات مرتفعة للإدخار المحلي لتمويل التكوين الرأسمالي اللاّزم لعملية التنمية خصوصا.

و الإدخار كظاهرة إقتصادية إجتماعية نفسية وثقافية أصبحت تحضي بأهمية كبرى عند علماء الإقتصاد والإجتماع ،لمساهمته في تحقيق أكبر نسبة من الرّفاهية و الإستقرار للفرد و الدولة ككل،و من ثم أصبح الإدخار عملية اقتصادية تمول المشاريع الإستثمارية التي تعود بمنافع على غالبية الأفراد. و للتوضيح سنتطرق في هذا الفصل على عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإطار النّظري للإدخار و مقوماته.

المبحث الأول:عموميات حول الإدخار

المطلب الأول:ماهية الإدخار

الفرع الأول:مفهوم الإدخار الوطني

لقد تعددت تعاريف الإقتصاديين للإدخار،فيقصد بالإدخار ذلك الجزء من النّاتج الصافي او الدّخل المحلي الذي لم ينفق على الإستهلاك وإنّما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة الدّخل أو تحافظ على مستواه فعلا و يعرفه البعض على أنه ناتج النشاط الإقتصادي الذي لايستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات.

كما يعرف على أنه جملة الإدخار النّاتجة عن زيادة الدخول المحققة لمختلف أطراف النشاط الإقتصادي في الدولة عن إجمالي الإستهلاك خلال نفس الفترة،أي أن الإدخار المحلي يمثل مجموعة المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الإختيارية لدى البنوك و صناديق التوفيرو شركات التامين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح الغير الموزّعة و مخصصات الإهتلاك و كذلك المدخرات لدى صناديق التّأمينات و المعاشات و الإدخار الحكومي ،كما يعتبر الإدخار مؤشر إقتصادي أساسي لقياس مستوى و مدى الموارد المتاحة للإستثمار في الأصول الرأسمالية.

الفرع الثاني:الادخار في المدارس الاقتصادية

إختلفت المدارس الإقتصادية الفكرية في مواقفها من الإدخار، فالكلاسيك اعتقدوا ان الإدخار يتحول أوتوماتيكيا و بشكل كامل الى إستثمار،أما الكيتريون اختلفوا مع الكلاسيك في هذا الجانب كما أكّدوا أن الإستثماريجب أن لا يتقيد بحجم الإدخار المتاح هذا التطور في مفاهيم الإدخارهو نتيجة الإختلاف،مما استدعى الى التّطرق إلى مجموعة من النّظريات الإقتصادية قصد إدراك ما بينها من تقاطع و تباين52. 52

1.**المدرسة الكلاسيكية:**يعتبر أصحاب هذه المدرسة إبتداءا من ادم سميث،جون باتيست ساي بأن الإدخار من العمليات التي يعتمد عليها في الإستهلاك المستقبلي بدل الإستهلاك الحاضر وهم يأخدون في الإعتبار (الممتلكات و الإرث) و مجموع الأصول المالية و النّقدية في تكوين الإدخار.و يرى التّقليديون أن هناك علاقة طردية بين الإدخار"عرض رأس المال" و"سعر الفائدة".بمعنى وجود علاقة دالية بين تغيّر سعر الفائدة و مقدار ما يدخره الأفراد من دخل معين ،أمّا من ناحية الطلب على رأس المال ،فإن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض حجم الإستثمار ،و العكس صحيح ،أي أنّ هناك علاقة دالية سالبة بين التّغيرفي سعر الفائدة و حجم الإستثمار.

2.**المدرسة النيوكلاسيكية:** على رأسها فالراس،الذي يقدر ان إمتناع من شراء منتج لايقلل في شيء من قدرهم و إنّما يرفع من إكتنازهم،و يرى فالراس كذلك ان لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخّرات الأفراد،و أن سعر الفائدة هو المتغيّر الذي يعادل بين الإدخار الكلي و الإستثمار الكلي.أمّا الفريد مارشال يؤكّد أنّ هناك عنصرين مؤثّرين في حجم الإحتياطات المرغوبة تتمثل في الدخل و الثروة،و يؤكّد أنّ سعر الفائدة هو ثمن إستخدام رأس المال في السوق و أنّ هذا السعر يميل الى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معيّن مع العرض الكلي لرأس المال عند السعر نفسه.و ينتهي هذا الفكر أي الفكر النيوكلاسيكي إلى تلخيص مشكلة النّمو و التشغيل الكامل في مشكلة الإدخار،بفرض أن كل إدخار يتحول الى إستثمار بفعل حركات سعر الفائدة ،و أن كل ما لا يستهلك يستثمر باعتبار أنّ كل ما يكتتر يصبح عديم الرّشد الإقتصادي،و إنتهت هذه الدراسة إلى أنّه للإرتقاء بالإدخار يجب خفض الإستهلاك باعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد.

- 52- أحمد سلامي،*الإدخار في الإقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،سنة 2013*-2014.ص48.

3.المدرسة الماركسية: و قد بدأ كارل ماركس من تحليل الإقتصاديين التّقليديين بعد وضع النّظام الرأسمالي في إطار التّطور التاريخي،و أكّد أنّ الشكل المحدد للفائض الإقتصادي و حجمه و أسلوب تملكه و طريقة إستخدامه تعبر كلها عن مرحلة معينة من تطور العمل و تطور إنتاجيته. وعند صوغ هذه الملاحظة ألحّ ماركس على عرض الأشكال التآريخية المختلفة التي اتخدها الفائض الإقتصادي و الدور الذي قامت به تلك الأشكال المختلفة في التّاريخ محدّدا بذلك جوهر الإدخار و مصادره الأساسية. و عند ماركس هناك ثلاثة دوافع لظهور هذا الإكتناز تتمثل في محافظة المؤسسة على جزء من رأس مالها في شكل جامد لتصبح قادرة على مواجهة عدم انتظام رأس المال.مواجهة فترة دفع الأجور.يكتثر جزء من الفائض في المؤسسة بهدف التوسّع في الإنتاج53. 53

4.المدرسة الكينزية: جاءت النّظرية الكينزية بمثابة الأمل الذي أعاد النّظام الرأسمالي توازنه،خاصة بعد أن أدّت فترة الكساد في الثلاثينات من القرن العشرين و امتدادها لفترة طويلة إلى فقد ثقة المختصين و الإقتصاديين في النظريات السابقة ،و على رأسها المفكر الإقتصادي : كينز حيث يعبّرعلى أنّ الإدخار ما هو إلاّ ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لم يستهلك و يرى كينز أنّ الإدخار يتوقف على عاملين أساسيين حدّدهما كينز في الدّخل الشّخصي و الميل للإستهلاك أي أنّ الدخل=الإستهلاك+الإدخار و بالتالي فإنّ الإدخار يعتبر إستهلاكا مؤجّلا فالمحددات التي تؤثّر في الإستهلاك تؤثر فيه أيضا،و من ثم خلص "كينز" إلى تقسيم العوامل التي تؤثّر في الميل للإستهلاك و كذا الميل للإدخار إلى عوامل شخصية موضوعية ،فالعوامل الشّخصية هي التي تتوقف على المستهلك نفسه.

المطلب الثاني: مقومات الإدخار

الفرع الأول: أهمية الإدخار

بالرغم من الإختلاف الموجود في تحاليل و تفاسير مختلف النّظم الإقتصادية التي قامت بدراسة ظاهرة الإدخار بعمق و حاولت تحديد كل تفاصيلها ،إلاّ أنّه حصل إجماع لديها على أهمية الادخار و اتفقت على اعتباره الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك خلال فترة معينة. و نلخص اهمية الادخار في العناصر التالية:

1.السماح للسلطات العمومية بتمويل مشروعاتها التنموية.

–[53] أحمد سلامي،الإدخار في الإقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية .مرجع سبق ذكره.ص52

2.تحقيق ارباح و عائدات تنمي الاقتصاد الوطني لان الاموال المدخرة موجها الى الاستثمار.

3.الحد من ارتفاع الاسعار اي محاربة التضخم و الزيادة من عرض السلع

و الخدمات.

الفرع الثاني: أهداف الإدخار

ان الادخار المحلي يجب ان يكون القاعدة الاساسية لكل تنمية اقتصادية التي هي حجز الزاوية في كل سياسة استثمارية و عليه فان كل استراتيجية تنموية يجب ان تؤسس على تعبئة الادخار،هذا الاخير يسمح بتوجيه فعال للموارد الموجودة بالتحكم افضل في التكاليف الوسيطة و بفضل توزيع متكافئ للدخل تساهم في النهاية في تقليص اثار التضخم على الحياة الاقتصادية للدولة. وتتمثل اهداف الادخار في العناصر التالية:

1.**تخصص الموارد:** في الاطار الاقتصادي الكلي تسمح سياسة جيدة للادخار الوافر المنتظم باحسن تخصص للموارد لمعة محليا لكن لا يمكن للادخار ان يكون وافر الا اذا كانت كل القنوات الوسيطة تلعب دورها المناسب،و بالفعل فهي تسمح باتاحة الادخار الوافر بفضلوجود العارضين "المالكين لفوائض من رؤوس الاموال"و الطالبين"الفاقدين لرؤوس الاموال هذه و الذين هم بحاجة اليها"،بما يعني المدخرين و المستثمرين المحتملين .و عليه فان الوساطة تسمح باعادة تخصيص افضل فعال للموارد لمعة محليا،كما تقلل من اللجوء المفرط للاعوان الاقتصاديين الى الاستهلاك و بالاضافة الى ذلك فان هذه الوساطة تحافظ على سياسة مثلى للاستثمار،و في المقابل يؤدي نظام الوساطة قليلة الفعالية التي تسوء التخصيص للموارد الموجودة.

2.**توزيع الدخل:** ان سياسة الادخار الجيدة للمؤسسة في السوق المالى لها فعالية كبيرة. حيث تقلل كثيرا من الفوارق في توزيع المداخيل بين كل من المقرضين و المقترضين، ويمكن التاكد من هذا عندما يقترح السوق المالي تنويعا اكبر في الادخار تصاحبه مردودية مغرية جدا، و من جهة اخرى فان السوق المالي المقطع و بالنظر الى صالة تنويع الادخار فهو لا يمنح المقرضين مردودا جذابا،و في المقابل يشجع استيلاء المقترضين على مداخيل العارضين.

3.**الادخار و التضخم:** تسمح السياسة الفعالة لتعبئة الادخار بالتحكم افضل في الضغوط التضخمية، حيث ان اصل التضخم يرجع اساسا الى الارتفاع في الكتلة النقدية المطروحة في الدورة الاقتصادية الا ان التضخم يمكن التحكم فيه بفضل الادخار محليا،و اذا امكن المحافظة على الضغط التضخمي فان الميل المتوسط للادخار ينخفض بينما يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك ،فالعون الاقتصادي عندما يلاحظ وجود دفعة تضخمية معتبرة فية الاسعار يقرر الرفع من مشترياته و بذلك تؤثر هذه التصرفات سلبا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الفرع الثالث: د وافع الادخار

يتفق الباحثون الاقتصاديون ان وراء عملية الادخار دوافع عدة ،بيد ان هناك اختلافا بينهم في تحديد تلك الدوافع ،و لذلك نجد تفاوتا بينهم عند تناولهم لها،فهم بين مكثرين فيها،و مقلين،و متوسطين.و اختلافهم في هذا التحديد اختلاف غير سديد، ذلك ان من العسير حصر دوافع المدخرين، بل من المستحيل التعرف على دوافع كل مدخر ،ومهما ذكر من دوافع فانه لا يخلو من ان يكون نسبيا و عليه،فاننا نقوم بتسليط الضوء على هذه الدوافع من خلال النظر اليها وفق القطاعات المسؤولة عن اتخاد قرار الادخار و عدمه.

1.دوافع الادخار على مستوى القطاع الخاص: هنالك دوافع و عوامل كثيرة تدفع الافراد الى اقتطاع جزء او اجزاء من دخولهم ،و دفعها الى الاستثمار بشكل مباشر او بشكل غير مباشر ،و هذه الدوافع يمكن تقسيمها الى قسمين54: 54

1.1 الد وافع الداخلية: فهي الانطباعات التي تنبعث من داخل الفرد و اشبه بما يمكن وصفه بمجموعة من القناعات ،يتخد المرء على ضوءها قرار اقتطاع جزء من دخله،ثم توجيهه الى الاستثمار بشكل مباشر او غير مباشر. ومن تلك الدوافعما يلي:

- رغبة الفرد في تكوين راس مال اكبر من دخله،و بتعبير ادق تطلعه على الاثراء،والحصول على ربح.

- الرغبة في حماية الورثة من الفقر،و عدم تركهم عالة على الناس و بناء حياة افضل لهم.

الاحتياط لمواجهة اعباء المستقبل،و ما يحمله بين طياته من حوادث متوقعة كالشيخوخة و التقاعد

. 2.1 الدوافع الخارجية: اذ كنا قد تعرضنا للدوافع الداخلية ، فانه تتمة للموضوع نعرج قليلا على الدوافع المسماة بالدوافع الخارجية و مرادنا بتلك هي: التي تؤثر على الفرد للادخار،و لعل من اهم تلك الدوافع ما يلي:

-54 أحمد سلامي،الإدخار في الإقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية.مرجع سابق.ص56

- الاستقرار السياسي و الامن و الامان على ربوع بلد المدخر،و هذا العامل له اهمية كبرى في اتخاد الافراد قرار الادخار،ذلك انه من غير الممكن بل من المستحيل الادخار في جو سياسي مضطرب.بل يمكن القول ان دافع الاكتناز لن يجد ميدانا اكثر خصوبة من هذا.

- توافر وسائل الاستثمار،اي توافر طرق الاستثمار.هذا الدافع ضروري و هام لاتخاد aالافراد قرارالادخار،و ذلك كما قلنا لان الجزء المقتطع من الدخل لابد من ان يوجه الى مجالات الاستثمار.

2.دوافع الادخار على مستوى القطاع العام: ان ثمة دوافع خاصة تدفع القطاع العام الى اقتطاع جزء من ايراداته و دفعه الى الاستثمار بشكل مباشراو غير مباشرو يمكن تلخيص اهم تلك الدوافع فيما يلي:

- الرغبة في التطور و التقدم و الرقي،و ذلك لانه بقدر ما تزداد مدخرات هذا القطاع يزداد يزداد تطورا و العكس صحيح.و هذا يعني ان الدول التي ترغب في النهضة تدفعها للادخار.

- الاستعداد لمواجهة اعباء المستقبل،و ما قد يحمل من التزامات متوقعة و غير متوقعة .فهذا الشعور يجعل هذا القطاع يحجم عن جميع ايراداته الحالية.ان هذين الدافعين يعتبران اهم الدوافع التي تجعل هذا القطاع يدخر جزءا من ايراداته،ويدفع به الى الاستثمار مطلقا.

الفرع الرابع: انواع الادخار

يمكن تقسيم انواع الادخارحسب عدة تقسيمات مختلفة هي كالتالي:

1.حسب نوع المدخرات:

1.1 الادخار النقدي: يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي،وذلك لان الطابع النقدي يصبغ معظم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المعاصر ،ومن ذلك يتكون الجانب الاكبر من الادخار اللازم لتمويل التكوين الراسمالي من عدة اشكال نقدية ،تتمثل في الاصول المالية او الاموال السائلة كالودائع الجارية و كذلك الودائع الادخارية بانواعها و المدخرات التعاقدية،و التي يمكن تحويلها الى صورة سائلة بسهولة نسبية و لذلك نستنتج ان الادخار في حد ذاته لا يدر دخلا بمجرد تكوينه،و انما لكي ينتج الادخار دخلا يجب ان يتحول الى راسمال عيني منتج ،اي لابد ان يستثمر استثمارا منتجا.

2.1 **الادخار العيني:** يمثل الصورة المحدودة جدا الادخار في الاقتصاد المعاصر ،و قد ياخد شكلين،الشكل الاول هو فائض سلعي و الذي يمكن مثلا ملاحظته في قطاع الزراعة،و ذلك من المحاصيل التي يحتفظ بها المزارعون لاستخدامها كبذور او لاستهلاكها في الفترات التالية ،اما الشكل الثاني فيكون في صورة فائض عمل الذي يمكن ان يتحقق في حالة القيام بعمل اضافي يترجم في شكل استثمار انتاجي، و كمثال للشكل الثاني تاخد التجربة الصينية المعاصرة،فقد استطاعت الصين ان تزيد الاستثمار دون انقاص الاستهلاك الجاري و ذلك بالاعتماد على فائض العمل كشكل من اشكال الادخار و تكوين راس المال،و تدخل بصورته النقدية و العينية يؤول في النهاية الى شكل من اشكال الاستثمار العيني ،ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة التي تصل الى حد التطابق بين الادخار و التكوين الراسمالي.

2.**حسب الحدود الجغرافية:** من الضروري التمييز بين النشاطات الاقتصادية من انتاج او استهلاك او ادخار اواستثمار او تبادل التي تحدث داخل الحدود الجغرافية لدولة ما و ما تتم خارج حدودها ،و يكون ذلك من خلال مفهومين المحلي و الوطني.

1.2**الادخار المحلي:** تحدث اغلب النشاطات الاقتصادية لاي دولة داخل حدودها ،و في هذه الحالة فان كل ما ينتج عن تلك النشاطات ياخذ الصفة المحلية كالادخار المحلي او الاستثمار المحلي و هكذا.

2.2**الادخار الوطني:** هو الادخار المتولد من جانب اطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالاضافة الى جزء يتكون من الخارج و هو صافي المعاملات الخارجية ،و يقصد هذا الاخير الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات لدولة ما .كما يكون صافي المعاملات اما موجبا او سالبا،ففي الحالة الاو لى يكون اقتصاد الدولة المعنية له حقوق اتجاه العالم الخرجي بالزيادة و العكس صحيح.

3.**حسب الدوافع:** يعرف الادخار جزء من الدخل الغير المستهلك،فالادخار عند العائلة يمثل الباقي من العائد الصافي بعد دفع الضرائب و المصاريف الجارية ،كما يلاحظ من جهة اخرى بان الاستثمارات مثل القروض العقارية تعتبر ادخار و تتمثل انواع الادخار حسب الدوافع فيمايلي

1.3 **ادخار اجباري**: هو الشكل الاساسي الثاني من اشكال الادخار ،و يتم عن طريق اقتناع الفرد اقتناعا اداريا بالامتناع عن استهلاك جزء مما يحصل عليه من دخل و استثماره.بقصد احداث توازن مرغوب فيه من

جانب الفرد بين ما يحصل عليه من فائدة عاجلة و فائدة اجلة تترتب على تجنيب هذا الجزء من الدخل لسبب او لاخر و على ضوء اعتبارات مستقبلية تتصل بالفرد.و بالتالي الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه و رغبته في الادخار دون اي دوافع خارجية تجبره عليه او تلزمه به.

2.3 **ادخار اختياري:** ويتمثل في ذلك النوع من الادخار الذي يصدرعن الافراد عن طواعية و بمحض ارادهم و اختيارهم و بحرية تامة و لا يكون فيه عنصر الاكراه ،،وتتولى الدولة القيام بالاجراءات الكفيلة بتحفيزهم الى القيام بالادخار و توجيه المدخرات الى القطاع الانتاجي مثل مدخرات القطاع العائلي و مدخرات قطاع الاعمال الخاص.

4. **حسب مصادره:** عند تحليل الادخار حسب مصادره يظهر ثلاثة اعوان اقتصاديين هم:

1.4 ادخار العائلات: هذا الادخار يمثل "حصة من عائد العائلات غير المستهلك " و الذي يسهم في احداث تراكم النقود و الاصول المالية و ايضا العقارية ففي الحالة الاولى و التي تتمثل في الادخار المالي ،تقوم العائلات باحداث تراكم من النقود و السندات و تجري لها توظيفات لدى المؤسسات مثلاعلى شكل سندات ،تامين على الحياة ،..،اما في الحالة الثانية فيتعلق الامر بادخار غير مالي و الذي يضم الاستثمارات العقارية للعائلات و استثمارات الافرادفي المؤسسات .تتشكل المداخيل الثابتة عموما من الاجور و المكافات و ارباح الاسهم و الترقية العقارية و ناتج التنازل عن الاصول ...الخ،اما فيما يخص المصاريف الجارية فيتعلق الامر بالتغدية ،الكراء ،التامينات،و مختلف الاعباء الاخرى.

2.4 ادخار المؤسسات: ويتضمن الادخار الكلاسيكي و المتمثل في ايداع مبالغ مالية في البنوك و صناديق التوفيرو الاحتياط بالاضافة الى الادخار التعاقدي و الذي يخص عقود التامين.

3.4 **ادخار الحكومة و الجماعات المحلية (الدولة):** يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الايرادات العامة الجارية و النفقات العامة الجارية في نفس الوقت ،و يسمى ايضا "ادخار الموازنة" و مع الاخذ في الاعتبار ان القطاع الحكومي يشتمل على كل من الجهاز الاداري للدولة و الادارة المحليةو الهيئات الخدميةو السيادية55.

المبحث الثاني: الادخار في الجزائر

تمهيد: بعد التعرف على مفهوم الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى تحديد موقعه في النظرية الاقتصادية، نرى من الضروري البحث في واقع الادخار على مستوى الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)،(من خلال الوصول إلى تطور سياسة الادخار في الجزائر بالإضافة للعوامل المحددة له، والتطرق لبعض مؤشرات كفاءة الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور سياسة الادخار في الجزائر

سوف نتعرف على هيكل الادخار المحلي في الجزائر بهدف معرفة وضع ادخار القطاع الحكومي وادخار القطاع العائلي .

الفرع الأول: تطور ادخار القطاع الحكومي في الجزائر: يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دو را بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الاستثمارات الوطنية رغم ضخامتها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين فائض الميزانية والادخار الحكومي حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية (نفقات التسيير أو النفقات العادية) فقط. وما دام الادخار الحكومي في الجزائر يعني (مجموع الإيرادات العامة- نفقات التسيير) فإن تحليل تطورات الادخار الحكومي، يقتضي تلقائيا تحليل كل من 1 الإيرادات العامة ونفقات التسيير، باعتبارهما العاملين المحددين لهذا النوع من الادخار .إن للإيرادات العامة أهمية كبيرة في تكوين الادخار الحكومي، فزيادتها أو انخفاضها يعني زيادة أو انخفاض الادخار الحكومي، بافتراض ثبات نفقات التسيير، لكن بشكل عام لا تعني الزيادة في الإيرادات العامة زيادة تلقائية في الادخار الحكومي، كما لا يعني فيها انخفاض تلقائيا في الادخار الحكومي، وذلك لوجود عامل أخر يتحكم في الادخار، هو طبعا الإنفاق الحكومي على ميزانية التسيير 55.55

-[55] أحمد سلامي،أهم مؤشرات الإدخار في الجزائر،مجلة الباحث، جامعة ورقلة،رقم02-2012.ص36

–

الجدول رقم 2-1:(تطور الادخار الحكومي للجزائر خلال الفترة (2000—2017) الوحدة مليون دج

2000	283000
2001	111000
2002	176000
2003	721000
2004	542000
2005	526000
2006	858000
2007	979000
2008	1838000
2009	2202000
2010	2014000
2011	685000
2012	975000
2013	456000
2014	389000
2015	457000
2016	687000
2017	202000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

- نلاحظ من خلال الجدول 1-1 (و فترة الدراسة (2000-2017)

بالنسبة للفترة (2000-2013)،حيث شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا تباين بين الصعود والنزول، ففي سنة 2000 قفز الادخار الحكومي إلى مستويات قياسية، بدليل أنه سجل معدل نمو نعتبر ب 42,551 ،%حيث انتقل إلى 77,146 مليار دج، بما يمثل 87,9 %من الناتج، وذلك نتيجة النمو الكبير في الإيرادات العامة الذي سجل 52

%.لكن خلال الفترة (2005-2010 (تحسنت أوضاع الادخار الحكومي بشكل جيد، حيث قفز إلى نحو 4,274 مليار دج، أي بمعدل نمو بلغ(9,98 (%مقارنة مع بسنوات السابقة، وتفسير ذلك هو التحسن في الإيرادات العامة بمعدل 89,34 ،%وفي سنة2002 شهد الادخار الحكومي نوعا من الاستقرار النسبي بالرغم من تراجعات الطفيف، لكن الأوضاع انقلبت مع حلول سنة 2004 ،حيث تدهورت مستويات الادخار الحكومي بشكل جاد . وكذلك بالنسبة للفترة2004-2017 ،(انقلبت الأوضاع في هذه الفترة سلبيا على الادخار الحكومي، الذي عرفه انخفاضا كبيرا في سنة2004 بمعدل (94,24 ،(%حيث تدهور إلى 89,541 مليار دج، ويمكن تفسر ذلك بانخفاض الإيرادات العامة بمعدل (6,4 ،(%حيث وصلت إلى مستوى 52,1505مليار دج، أما بالنسبة لسنة 2004 ،فسجل الادخار الحكومي فيها انخفاضا طفيفا بوصوله إلى 47,505 مليار دج، بما يمثل 18,11 %من الناتج، والسبب هو تراجع الطفيف للإيرادات العامة التي مثلت نسبة 45,35 %من الناتج، وخلال السنوات 2005 و2006 شهد الادخار الحكومي تحسنا متواصلا على مدى هذه الفترة، حيث سجلت القيم التالية على الترتيب 72,1837 :مليار دج و02,2202 مليار دج. وهو ما مثل 30,24 %و86,25 %من الناتج للسنوات المذكورة على الترتيب. وهذا راجع إلى نمو الإيرادات العامة التي سجلت أوزانها النسبية من الناتج المعدلات التالية على التوالي: 77,40 %و75,52 ،%وهذا السبب الارتفاع الكبير والمتواصل في سعر البترول الجزائري الذي أخذ ميلا موجبا. وخلال فترة 2010و2011 ،تميز الادخار الحكومي بميل سالب، حيث سجل القيم التالية: 9,2013 مليار دج و7,684 مليار دج، وهو ما مثل نسبة % 5,21و17,6 %من الناتج الداخلي الخام، وهذا السبب يعود إلى تراجع الإيرادات العامة. في سنة 2012 تحسن وضع الادخار الحكومي، حيث بلغ 4,957 مليار دج، وهو ما مثل نسبة 72,9 من الناتج، وهذا نظرا للتحسن في الإيرادات العامة التي بلغت 4,3275 مليار دج، وكان السبب تحسن كلا من الجباية البترولية والجباية العادية .جدير الذكر أن قيمة الادخار الحكومي التي أخذت الإشارة السالبة في سنة 2014 ،كانت بسبب تفوق حجم نفقات التسيير على حجم الإيرادات العامة في قانون المالية 2014 ،وليس الإيرادات المحصلة فعلا. ففي الواقع نجد أن الجباية البترولية الفعلية التي تعتبر مكون رئيسي للإيرادات العامة، قد تجاوزت القيمة المتوقعة من طرف قانون المالية 2014والمحددة بـ 4,1529 مليار دج، على أساس سعر مرجعي جبائي يقدر ب 37 دولار للبرميل.56.

الفرع الثاني : واقع ادخار القطاع العائلي في الجزائر قبل الوقوف على التطورات الحاصلة في الادخار الأسر، تجدر الإشارة إلى ان دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي يقتضي الحصول على بيانات فردية.

الجدول رقم (2-2):تطور ادخار القطاع العائلي في الجزائر للفترة2000-2017 **الوحدة: مليون دج**

السنوات	الإستهلاك	الإدخار	الدخل المتاح	الميل الحدي للإدخار	النيل المتوسط للادخار
2000	1411669.5	199571.3	1611240.8	0.23	0.12
2001	1531502.9	275286.2	1806789.1	0.39	0.15
2002	1642338.5	360671.7	2003010.2	0.44	0.18
2003	1684862.8	420104.5	2104967.3	0.58	0.2
2004	1817277.4	548437.5	2365714.9	0.49	0.23
2005	1955242	576639.8	2531881.8	0.17	0.23
2006	2090638	660575.9	2751213.9	0.38	0.24
2007	2333218.5	702458.3	3035646.8	0.15	0.23
2008	2510479.4	894448.4	3404927.8	0.52	0.26
2009	2647004.7	1091159.4	3738164.1	0.59	0.29
2010	2893221.4	1414376.8	4307598.2	0.57	0.33
2011	3274309.9	1610855	4885164.9	0.34	0.33
2012	3677560.6	1853679.2	5531239.8	0.38	0.34
2013	4043142.1	2084959.4	6128101.5	0.39	0.34
2014	4475513.7	2786738.6	7262252.3	0.62	0.38
2015	4893412.6	3022569.2	7987963.9	0.32	0.38
2016	5022431.2	3254687.8	8647889.1	0.35	0.38
2017	5312348.2	3425987.1	9314789.8	0.26	0.37

Source : Collections Statistiques N 166/2011, ONS, Alger,pp70–105 & www.ons.dz

الفترة (2000-2017) : أصبح الفرد الجزائري يعطي للادخار أهمية يمكن تلمسها من ●خلال المعطيات الواردة لدينا في الجدول، حيث نلاحظ تزايد معدل الادخار العائلي من سنة لأخرى، فقد انتقل هذا الأخير من 12 %من

الدخل المتاح لسنة 2000 وظل ينمو إلى نهاية فترة المشاهدة أين سجل متوسط 34 %سنة2012 ،فالادخار العائلي أخذ يتحسن تدريجيا مع استقرار الاقتصاد الوطني خاصة منذ بداية 2000،كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعا من النمو والزيادة بشكل كبير خلال هذه الفترة، على عكس الفترة السابقة، أين كان ادخار العائلات ضعيفا نتيجة ارتفاع معدل الاستهلاك الأسري تزامنا مع ضعف الدخل المتاح، وكذا الارتفاع الكبير الذي عرفه معدل التضخم. هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني. فقد شهدت الفترة (1996 -2009 (معدلات نمو موجبة لقيم الادخار العائلي، بلغت في المتوسط نحو 54,20 ،%وقد تزامن ذلك مع تباطأ ملحوظ في نمو الاستهلاك الأسري منذ سنة 1996 ،وخلال الفترة (2013-2017 (أصبحت معدلات النمو الادخار العائلي 2017،2015،2013 ،سنوات خلال%، 23,95 ،%23,7 ،%23,4 مابين معدلاتها تتراوح مستقرة على التوالي

المطلب الثاني: العوامل المحددة للادخار في الجزائر: يمكن الاهتمام هنا على تحديد العوامل المحددة للادخار والمؤثرة على التنمية الاقتصادية في مايلي :

أولا- الناتج الداخلي الخام الحقيقي: [56] لقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية ومعظم الدراسات السابقة المتعلقة بالادخار، على الأهمية الكبيرة لهذا المتغير، فلو كان هناك ترجيحا للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار، لكان الدخل (الناتج) في صدارة هذه المتغيرات، فالدخل له علاقة إيجابية وقوية في التأثير على الادخار، وإن معامل هذا التغير الذي يعبر عن الميل الحدي للادخار، له أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي. حيث في الجزائر فحسب توقعات البنك الدولي أنه يبلغ نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 1,9 % سنة 2015 إلى 15843 مليار دينار، مقابل 8,14519 مليار دينار سنة 2011 ،بفضل الاستثمارات العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام، وفي سنة الفصل الثاني واقع الاستثمار والادخار في الاقتصاد الجزائري 17 20كان نمو الناتج الداخلي الخام للجزائر 4,3 ،%مقابل 3 %في 2016 ،و خلال سنة 2015 أوضحت النتائج ركود في الناتج

[56]-أحمد سلامي،أهم مؤشرات الإدخار في الجزائر،مجلة الباحث، جامعة ورقلة،رقم02-2012.ص36

الداخلي الخام عرفت وتيرة النمو الاقتصادي تباطؤ خلال الثلاثي الثالث من 2015 حيث وصلت إلى 3,3 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من 2014) 5 بالمائة في الثلاثي الثالث من 2014.

ثانيا- متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي: بالرجوع إلى نظرية الدخل المطلق لكينز، يتبين أنه توجد علاقة موجبة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والادخار، فزيادة متوسط الفرد من الناتج الداخلي الخام سيؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار .

ثالثا- رصيد الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام:

يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد، أي أنه يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من سلع وخدمات، ويكون رصيد الحساب الجاري موجبا أو سالبا، ففي حالة تحقيق رصيد موجب (فائض)، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل، بإمكانه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب (عجز)، هذا يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الإقراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وإن التحسن في رصيد الحساب الجاري سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام، ومنه زيادة الادخار. أي أن العلاقة بين رصيد الحساب الجاري و معدل الادخار هي علاقة طردية .

رابعا- سعر الفائدة الحقيقي: بداية نرى من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد معدل الفائدة موحد على الودائع الادخارية على المستوى الوطني، وإنما يختلف ذلك حسب كل بنك، لذا سنستخدم معدل الأساس المصر في الذي يحدده بنك الجزائر، والذي يعتبر كأساس لمعدل الفائدة المرجعي السنوي النقدي . من الناحية النظرية يفترض أن يؤدي سعر الفائدة الحقيقي، إلى زيادة عرض الأموال من المدخرين. وقد أشارت العديد من الأبحاث إلى تفاوت في درجة استجابة الادخار للتغير في سعر الفائدة، وفي كثي من الأحيان عدم الاستجابة، فبالنسبة للدول المتقدمة كان لسعر الفائدة الحقيقي تأثيرا ايجابيا وقويا على الادخار وأنه ذو معنوية إحصائية مرتفعة، أما في الدول النامية فقد أثبتت معظم56 البحوث أن لسعر الفائدة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على الادخار. أي أنه ذو معنوية إحصائية منخفضة، وقد يرجع السبب في ذلك أن سعر الفائدة لا يتغير كثيرا في الدول النامية، وبالتالي لا يعكس التغيرات التي تطرأ على السوق النقدية (عرض النقود والطلب على النقود).

خامسا- معدل التضخم: اعتبر الاقتصاديون التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار بأنواعه، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلبا على الاستهلاك والادخار .

سادسا- أسعار النفط: نظريا يمكننا القول أن الادخار المحلي هو شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط، فارتفاع هذا الأخير سيترتب عليه زيادة العائدات النفطية، وبالتالي تراكم فوائض مالية متمثلة في الادخار الحكومي الذي هو جزء من الادخار المحلي للدولة. وبالمقابل فإن هبوط أسعار النفط سيؤثر على العائدات النفطية للدولة، وبالتحديد مدا خيل الجباية البترولية محدثا خسائر مالية، بالتالي على الادخار الحكومي، ومنه التأثير السلبي عل على الادخار المحلي في الجزائر، فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية.58

سابعا- رصيد الميزانية العامة للدولة: إن رصيد الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الموارد المتمثلة في الضرائب المتمثلة في الإنفاق الحكومي والتحويلات، قد يكون موجبا، وقد يكون سالبا، معبرا عن مشكلة عجز في والاستخدامات الميز انية. وإ ن عجز الميزانية العامة في الجزائر يؤدي إلى خفض الادخار الحكومي الجزائري وزيادة الاستهلاك الكلي، وهو ما يؤدي إلى خفض الادخار المحلي. كما أن تحقيق فائض في الميزانية العامة سيؤدي إلى الزيادة في الادخار الحكومي، وهو ما سينعكس على الادخار . (BS=T-(G+R المحلى57.58

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل كلّ ما يخص بالإدخار من خلال مفهومه ومقوماته ،و كذلك تحليل بعض اراء المفكرين الإقتصاديين عبر العصور من خلال ربطه بالمتغيرات الأخرى مثل الإستثمار ،،سعر الفائدةو كذلك الإستهلاك و الدخل .و أيضا كلّ ما يتعلّق بالعوامل المحددة له في الجزائر ثم عرجنا على أهم التطورات للإدخار في الجزائر من خلال ذكر تحليل واقع الإدخار في الجزائر بالنسبة إلى القطاع العائلي و الحكومي.

-[57]-أحمد سلامي،أهم مؤشرات الإدخار في الجزائر ،مجلة الباحث، جامعة ورقلة،رقم02-2012.مرجع سابق.ص60.

-[58]-أحمد سلامي،أهم مؤشرات الإدخار في الجزائر ،مرجع سابق.ص63.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

إن الجزائر من البلدان التي فتحت الباب أمام البنوك الإسلامية التي تسعى لتحقيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أعمالها ونشاطاتها وعلاقاتها مع غيرها من الهيئات والسلطات، لكن تطورها كان محتشم بالرغم من حاجة السوق المالية الجزائرية إلى صيغ تمويل إسلامية تتماشى مع الثقافة الإسلامية و الدوافع العقائدية التي تنفر من التعامل مع البنوك التقليدية و بالتالي بقاء كتلة نقدية معتبرة خارجة عن النظام المصرفي الجزائري

وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والذي كرسه قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م، بعدما ادخل تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري ومن أهم هاته الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك و مؤسسات مالية مختلطة وخاصة ، وأول بنك مختلط دخل السوق الجزائرية وبدأ نشاطه كبنك إسلامي هو بنك البركة الجزائري و ثم إنشائه في سنة 1991 ، و بقي وحيدا في السوق المصرفية الجزائرية إلى غاية سنة 2008 من خلال إنشاء بنك السلام ، أما المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل الإسلامي فقد عرف النظام المصرفي الجزائري تواجد ستة مؤسسات مالية متخصصة في الاعتماد الإيجاري في صورة المغاربية للإيجار المالي و المؤسسة المالية ، كما استعملته بعض البنوك التقليدية الخاصة في محفظة نشاطاتها التمويلية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة حالة بنك البركة الجزائري.

المبحث الأول: دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

لقد نشأت مجموعة البركة الدولية في سنة 1980م بجدة في المملكة العربية السعودية برأس مال يقد بـ 200 مليون ريال سعودي ، يملكها رجل الأعمال السعودي الشيخ صالح عبد الله كمال، وقد توحدت البنوك التابعة للمجموعة بتاريخ 22 يونيو 2002م في مملكة البحرين، وأصبحت مملوكة من قبل كل من الشيخ صالح كمال (55%) وشركة دلة البركة القابضة البحرينية (45%) وتعمل المجموعة بموجب ترخيص بنك أوشفور، وتعتبر مجموعة البركة الدولية من أهم الشركات الناشطة في الوطن العربي وتهدف إلى:

- تشجيع الاستثمار في رؤوس الأموال من أجل الحصول على الربح وذلك بالطرق الحلال؛

- المساهمة في تنمية وتطوير الدول الإسلامية؛
- نسج علاقات تجارية وطيدة بين الدول الإسلامية.
- تقديم خدمات مصرفية إسلامية عالمية للمسلمين في كافة أنحاء العالم.

المطلب الاول : التعريف ببنك البركة الجزائري

الفرع الأول: نشأة بنك البركة الجزائري ومهامه: بنك البركة هو بنك تم إنشائه في إطار الانفتاح الاقتصادي والمالي الجزائري والذي كرسه قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990م، وقد أدخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري خاصة السماح بإنشاء بنوك و مؤسسات مالية مختلطة وخاصة ، وفي هذا الإطار ظهر بنك البركة الجزائري. وقد كان أول اتصال بين الجزائر ومجموعة البركة الدولية سنة 1986م وذلك بموجب الدعوة التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمجموعة، وفد تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجموعة البركة للعربية السعودية والجزائر الممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

تأسس بنك البركة الجزائري رسميا في 20 ماي 1991م في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري ، مقسم بالتساوي بين مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثل للطرف الجزائري.

و يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك تجاري خاص في الجزائر، تخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية ويساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية، وقد قام البنك منذ تأسيسه في 1991م بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر مثل تمويل قطاعات الهاتف المحمول والإنشاءات والأغذية والمواصلات والصناعات التحويلية النفطية .

وفي 18 فيفري 2006م تم القيام بتعديل القانون الأساسي للبنك حيث رفع رأس المال إلى2.5 مليار جزائري بنسبة (44%) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و (56%) لمجموعة البركة المصرفية، ويمتلك البنك 25 وكالة موزعة على التراب الوطني من خلال 15 ولاية (الجزائر العاصمة، البليدة،الوادي، باتنة، بجاية، برج بوعريريج، بسكرة،تلمسان، تيزي وزو، سكيكدة، عنابة، غرداية، قسنطينة ،الاغواط، وهران .58

الفرع الثاني: اهداف و مهام بنك البركة الجزائري:

اولا: اهداف بنك البركة الجزائري:

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار على مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل أهدافه في ما يلي:

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب المواد وتشغيلها وفق طرق إسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر، ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات، تطوير آفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.[58]

.ثانيا: مهام بنك البركة الجزائري في ما يلي:

1: في مجال الخدمات البنكية : يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية أهمها :

- قبول الودائع من الجماهير؛
- فتح الحسابات النقدية؛
- دفع قيم صكوك الدفع ومقاصاتها؛
- قبض الأوراق التجارية؛

[58] عبد الحق محمد العيفة،واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر،دراسة حالة البركة ،رسالة ماجيستر

- تحويل الأموال داخليا وخارجيا؛
- إصدار الكفالات البنكية ؛
- أوراق مضمونة وخدمات بنكية أخرى .

2. في مجال الخدمات الاجتماعية: وتتمثل في ما يلي:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات، والمساعدة على تمكين الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.

- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.

3. في مجال الاستثمار: هو نشاط بنكي، حيث يقوم بنك البركة بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

4. في مجال التمويل : يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها والكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين، تجار، مستوردين، مصدرين، مقاولين، وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم لهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المنبثقة عن خبرته في تلك المجالات؛ وتختلف صيغ تمويل البنك التي يستعملها وهي كلها تتشارك في كونها تعتمد على طرق إسلامية ومنها التمويل بالمرابحة، الاستصناع، التأجير و بيع السلم.

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري :

إن نشاط بنك البركة والتحولات الجذرية التي يعرفها المحيط الاقتصادي الجزائري والبنك هو جزء من هذا المحيط، كل هذا جعل البنك يقوم بإعادة تهيئة وتكييف جميع هياكله لتتماشى مع طبيعة هذا المحيط، و سنقدم في الشكل التالي الهيكل التنظيمي لنك البركة الجزائري .

شكل رقم 4-1: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

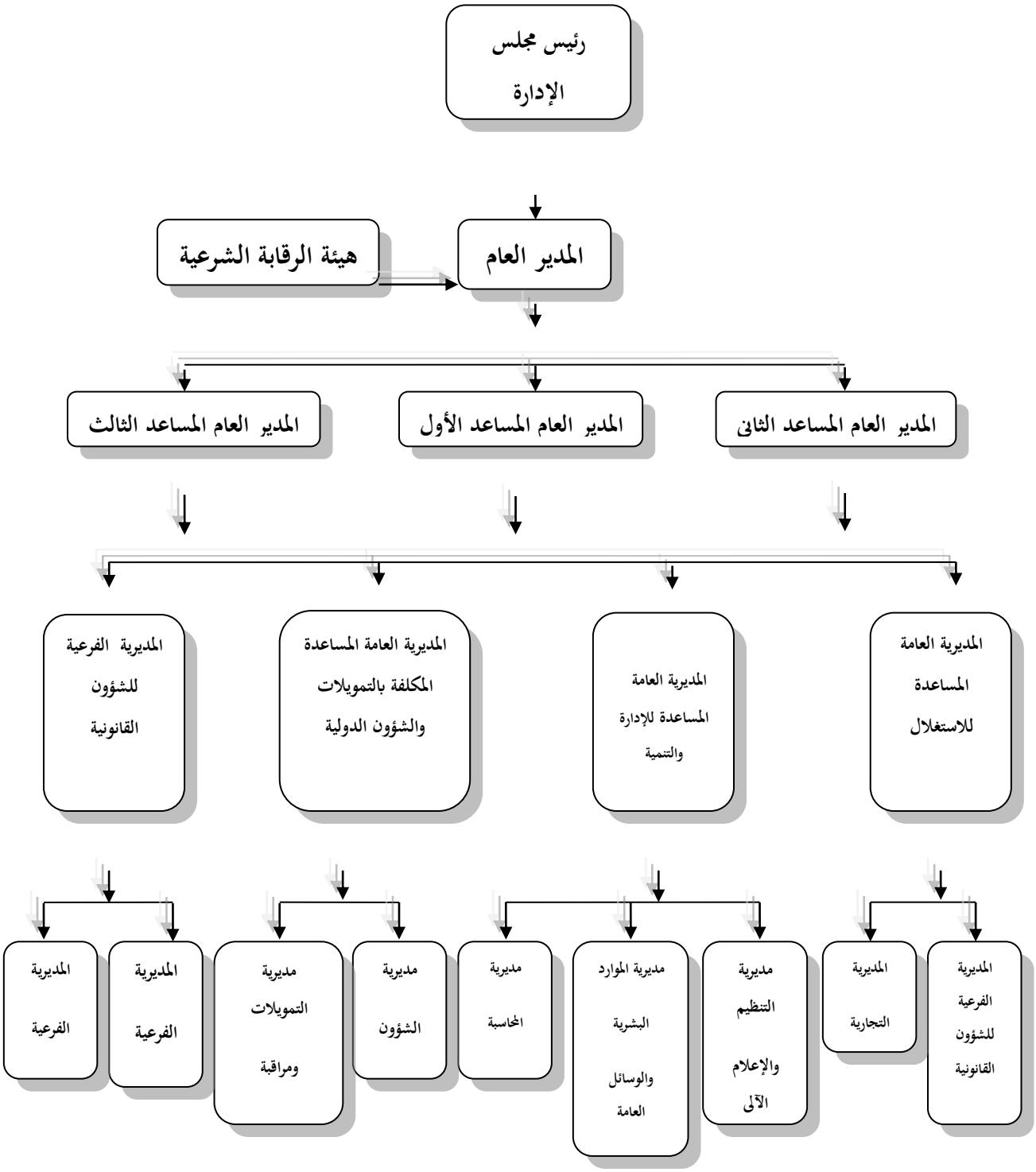

المصدر: وثيقة داخلية من بنك البركة الجزائري

المطلب الثاني: دراسات إحصائية حول صيغ التمويل المستعملة في بنك البركة:(وكالة وهران):

تتمثل صيغ التمويل التي يعتمدها بنك البركة الجزائري حاليا في المرابحة، الاستصناع، السلم والإجارة، وعليه ارتأينا أن نبين في هذا المطلب دراسة شاملة ودقيقة حول هذه الصيغ. حيث نقوم بدراسة صيغ التمويل وأنواعه خلال الفترة الممتدة (من 2012 إلى 2015) والتعليق عليها.

جدول رقم 3-1 يمثل أنواع التمويلات في البنك ما يلي2012-2015

السنوات	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
التمويل القصير الأجل	11.970	56.33	7.273	34.33	7.471	29	6.947	23
التمويل المتوسط الأجل	9.240	43.48	13.878	65.5	18.261	70.89	23.088	76،04
التمويلالطويل الأجل	41	0.19	35	0.17	27	0.11	184	0.6
المجموع	21.251	100	21.186	100	25.759	100	30.219	100

السنوات	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
المرابحة	7948	68.08	2433	36.64	1827	25.81	1850	29.89
السلم	3700	31.69	4185	63.01	5233	73.93	4322	69.83
الإستصناع	26	0.23	23	0.35	18	0.26	17	0.28
المجموع	11674	100	6641	100	7078	100	6189	100

جدول رقم 3-2 يمثل صيغ التمويل في البنك خلال 2012-2015 في المدى القصير

المصدر: وثائق داخلية لبنك البركة الجزائري- وكالة وهران 202 الوحدة: مليون دج

يلاحظ من خلال الجدول أن التمويل بصيغة المرابحة على المدى القصير في تناقص مستمر حيث كانت نسبة التمويل سنة 2012م تفوق 68% من مجموع التمويلات الأخرى ثم شرعت في الانخفاض لتصل إلى 25.81% سنة2014م ثم ارتفعت إلى 30% تقريبا سنة 2015م وهذا الانخفاض الكبير والمقدر بـ 40% تقريبا راجع إلى استرجاع بنك البركة لمبلغ تمويل منح من قبل وفق صيغة المرابحة، لصالح متعاملين اقتصاديين تابعين "لبنك الفلاحة والتنمية الريفية" والمقدر بـ05 مليار دينار جزائري .

بينما التمويل عن طريق السلم في تزايد مستمر، فقد بلغت نسبته سنة 2012 تقريبا 32% من مجموع التمويلات الأخرى وبقي في الارتفاع إلي غاية 2015 حيث انخفض بنسبة 5% مقارنة بسنة 2014.

بينما التمويل عن طريق الإستصناع في انخفاض مستمر حيث سجل مبلغ التمويل سنة 2012 بـ 26 مليون دينار جزائري ثم انخفض إلى 17مليون دينار جزائري سنة 2015 وهذا لاعتماد البنك علي صيغة السلم أكثر. علي المدى القصير صيغة السلم هي الأكثر استعمالا ثم تأتي صيغة المرابحة وبعدها صيغة الاستصناع.

جدول رقم 3-3 يمثل صيغ التمويل المعمول بها علي المدى المتوسط خلال الفترة (2012-2015).

.السنوات	2011	%	2012	%	2013	%	2014	%
المرابحة	6220	67.32	10288	74.13	15166	83.05	19865	86.04
السلم	1350	14.61	1531	11.03	1323	7.24	1527	6.61
الإستصناع	289	3.12	232	1.67	214	1.17	190	0.82
الإجارة	1381	14.94	1827	13.16	1558	8.53	1506	6.52
المجموع	9240	100	13878	100	18261	100	23088	100

المصدر: وثائق داخلية لبنك البركة. **الوحدة: مليون دينار جزائري**

يلاحظ من الجدول أن التمويل عن طريق المرابحة في تطور ملحوظ خاصة في السنة الأخيرة إذ قدر مبلغ التمويل بـ 19865 مليون دينار جزائري، من مجموع التمويلات. أي ما يعادل نسبة 86%وهذا مقارنة بسنة 2012 التي كانت

نسبتها 67% وقدرت نسبة الزيادة بـ 19% وهذه الزيادة راجعة إلى اعتماد البنك في تمويله لدى الخواص خاصة في مجال السيارات والإسكان والبناء .

وهذا يدخل في إطار السياسة المالية لدى بنك البركة، أي بدل من منح مبلغ كبير لمؤسسة واحدة كبيرة يقوم بمنحه لعدة مؤسسات صغيرة أو أفراد. وهذا من أجل تفادى المخاطرة.

أما باقي التمويلات (السلم، الاستصناع، الإجارة) فهي في انخفاض مستمر حيث كانت نسبهم سنة 2012 علي التوالي 14.61% ،3.12% ،14.94%بينما سنة 2015 كانت نسبهم، 6.6%، 0.82% ، 6.52% علي التوالي .

وهذا راجع إلي قلة التمويل في مجال البناء والتجهيزات (الاستصناع) ، الآلات والمعدات (الإجارة) سواء كان ذالك بالنسبة للخواص أو الشركات .

علي المدى المتوسط يلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استعمالا ثم صيغة الإجارة والسلم وبعدها تأتي صيغة الاستصناع .

ج/ علي المدى الطويل

جدول رقم 3-4 يمثل التمويلات الممنوحة من قبل البنك خلال الفترة 2012-2015).

السنوات	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%
الاستصناع	19	46.34	15	42.85	9	33.33	15	8.15
الإجارة	22	53.65	20	57.14	18	66.66	169	91.85
المجموع	41	100	35	100	27	100	184	100

المصدر: وثائق داخلية لبنك البركة. الوحدة: مليون دينار جزائري

يلاحظ من الجدول أن التمويل عن طريق الاستصناع في تناقص مستمر، حيث كانت نسبته سنة 2012، 46.34% أما سنة2015 كانت نسبة 8.15% بينما التمويل عن طريق الإجارة كان في تزايد ملحوظ حيث كانت نسبته 22% سنة 2012 وبلغ نسبة 91.85% سنة 2015 أي ما يعادل 169 مليون دينار جزائري من المبلغ الإجمالي المقدر بـ 186 مليون دينار جزائري.

وهذا راجع إلى كون البنك يعتمد علي صيغة التمويل عن طريق الإجارة وخاصة في تمويل العقارات بالنسبة للخواص والمبلغ الممنوح 229 مليون دينار جزائري أي بنسبة 100% للخواص .

ومما سبق استخلصنا أن بنك البركة الجزائري يعتمد فقط علي أربع صيغ للتمويل (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة)، وتعد صيغة التمويل بالسلم هي الأفضل علي المدى القصير.

وصيغة التمويل بالمرابحة علي المدى المتوسط، بينما صيغة التمويل بالإجارة هي الأفضل علي المدى الطويل.

المطلب الثالث: الاليات المستقطبة للادخار من طرف بنك البركة (وكالة وهران)

الفرعالأول:مصادرأموالبنكالبركة.

يرتبط تطور أنشطة البنك بتعبئة موارد تمويل عملياته، ولذلك يسعى بنك البركة وبصفة مميزة إلى توفير **الموارد المالية والتي تتمثل فيما يلي:**

1-رأس المال: وهو رأس المال الخص الذي بدا به البنك نشاطه وكان يقدر في البداية بـ 500 مليون دينار جزائري وأصبح اليوم يقدر بـ 205 مليار دينار جزائري، ورفع رأس المال كان نظام 04/1 المؤرخ في 2004/03/04 والتي تقضي تحديد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك بـ 205 مليار دينار جزائري و500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بعدما كان 500 مليون دينار جزائري للبنوك و 10 ملايين دينار جزائري للمؤسسات المالية 2-**الإيداعات تحت الطلب:** وتتمثل في الودائع التي يضعها الزبائن لدى البنك من خلال فتح حسابات جارية، والتي لا تعطي أي عائد لأصحابها حيث بإمكانهم سحبها في أي وقت دون إشعار مسبق، فمهمة البنك هي المحافظة على أموال المودعين، ويأخذ مقابل ذلك عمولة بسيطة تغطي بها تكاليف إصدار دفاتر الشيكات. 3-**حسابات الادخار:** وهي حسابات خاصة تفتح لكل شخص وتحقق هذه الحسابات أرباحا ناتجة عن العمليات التمويلية التي يقوم بها البنك، ولا يمكن في أي حال من الأحوال إن يكون حساب التوفير مدينا، ويصل المبلغ المخصص لفتح دفتر ادخاري 2000 دينار جزائري أو ما يعادلها بالعملة الصعبة، ويتحول الحساب إلى حساب إيداع تحت الطلب بمجرد تقلص هذا المتوسط، ويستثمر بنك البركة الجزائري هذه الحسابات في مشاريع قصيرة، ولا يحق له المشاركة في الأرباح الناتجة عن الاستثمار.

-**حسابالاستثمار:** ويوجد نوعان من هذا الحساب:

أ .حساب الإيداع الاستثماري المتخصص: هذه الحسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة

مشاريع خاصة يختارونها حسب طلبهم، وتتحصل هذه الحسابات على أرباح حسب ما يتفق عليها مسبقا ويتحمل الخسائر دون حدوثها.

ب .حسابات الإيداع الاستثماري غير المخصصة: يفوض المودعون لأموالهم في هذه الحسابات على الأرباح حسب المبلغ المودع ومدة إيداعه، وفي حالة الخسارة لا يستطيع البنك توزيع الأرباح، لكن في هذا النوع لا يحق لأصحاب هذه الحسابات إن يختاروا المشاريع التي يستثمرون فيها أموالهم، فللبنك الحرية في انتقاء المشاريع، وحدد المبلغ الأدنى الذي يودع في هذا النوع من الحساب بـ10.000 دينار جزائري.

الفرع الثاني الخدمات المصرفية المعتمدة في بنك البركة الجزائري

يقوم بنك البركة الج ازئري على الاعتماد بالخدمات المصرفية التي يمارسها مع عملائه، وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

أوّلا: الحسابات الجارية

تعد الحسابات الجارية من أهم الحسابات المصرفية في مختلف الأنظمة القانونية المقارنة وهو حساب يفتح على اتفاق الطرفين (المصرف والعميل)، ويتميز بكونه حساب دائن ما لم يكن هناك اتفاق من الأط ارف على منح العميل تسهيلات السحب لمبلغ معين لا يتجاوز قدر محدد .

وتعرفه هيئة المحاسبة والم ارجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أن الحسابات الجارية هي المبالغ التي يقوم بإيداعها العملاء في المصارف بقصد أن تكون حاضرة والسحب منها عند الحاجة إليها، ومن هذا يتضح لنا أن الحساب الجاري يتميز بما يلي :

- الحرية في السحب والإيداع

-عدم المشاركة في الربح والخسارة.

-حرية تصرف البنك في ذلك المودع طالما هو ضامن له.

ويقوم بنك البركة الج ازئري على عدة أنواع من الحسابات الجارية ويكون ذلك حسب الجهة المستفيدة فهناك حسابات جارية غير تجارية، وحسابات جماعية)*(، الحسابات المتضمنة على خصوصية في التسيير، الحسابات الجارية للهيئات الدبلوماسية)**(، الحساب الجاري للجمعيات غير السياسية، الحساب الجاري للهيئات النقابية، الحساب الجاري للجمعيات ذات الطابع السياسي الحساب الجاري للشخص المعنوي، حساب جاري للصحيفة، حساب الحرفي، حساب جاري للتعاون العقاري، حسابات الم ازرعين، حسابات المهن الأخرى .

ثانيا :إيجار الخزائن الحديدية :

يقوم المصرف رغبة منه في خدمة عملائه وجذب ثقتهم بإعداد خ ازئن حديدية لحفظ الوثائق الهامة والمستندات السرية والأشياء الثمينة والنقود، ويكون لكل خ ازنة مفتاحان يسلم أحدهما للعميل ويحفظ الآخر لدى إدارة المصرف، ولا يستعمل إلا في حالة ضياع مفتاح العميل .)1(وتمنح هذه الخدمة من خلال عقد يحدد شروط إيجار قسم خ ازنة مصفحة وكذا حقوق وواجبات المتعاقدين(المصرف والعميل)، ويؤجر قسم الخ ازنة المصفحة لمدة غير محدودة، كما لا يعد المصرف مسئولا عن تلف الأشياء المودعة في الخ ازنة العامة ولا عن الأض ارر المحتملة التي تلحق الأشياء المودعة .ويلتزم المستأجر بتسديد مبلغ ضمان يحدد ذلك المبلغ وفقا للشروط المصرفية العامة والخاصة بالمصرف، ويستعمل هذا المبلغ من قبل هذا الأخير في حالة تلف المفتاح المسلم للمستأجر، ولا محاولة إصلاحية دون موافقة من طرف المصرف، ويلتزم المستأجر عند فسخ هذا العقد بتسديد بدل الإيجار السنوي غير القسط، وذلك يكون وفقا للشروط التي تضعها المصارف العامة لبنك.ه يلتزم بالاستجابة لطلب المصرف الذي يهدف إلى فتح كل علبة مودعة البركة الج ازئري، كما أن في الخ ازنة .يقوم المصرف بالاحتفاظ بحق فسخ هذا العقد بصفة أحادية دون أي إج ارء سابق في حالة إخلال المستأجر بأحد واجباته المتفق عليها في العقد، وفي حالة فسخ العقد لأي سبب يلتزم المستأجر إذا رفض المستأجر ذلك بإرجاع المفتاح إلى المصرف خلال الأيام الثمانية التي تلي تاريخ الفسخ وا يمكن للمصرف اتخاذ الإج ارءات القانونية التي تمكنه من التصرف في الخ ازنة المؤجرة، ويتحمل المستأجر كل التكاليف التي تنتج عن هذه الإج ارءات، كما لا يمكن للمستأجر في حالة فسخ العقد المطالبة باسترجاع بدائل الإيجار المسددة ولا المتقطعة من مبلغ الضمان، ويعيد المصرف مبلغ الضمان في حالة فسخ العقد وذلك بعد وفاء المستأجر بالتزامات.

ثالثا :حسابات التوفيروالادخاروالاستثمار

يحتاج بنك البركة الج ازئري إلى خدمات مصرفية مختلفة، تختلف باختلاف الخدمات التي يقوم بها بنك البركة الجزائري فهناك حسابات التوفير والادخار، وهناك حسابات الاستثمار .

1-حسابات التوفير والادخار تعرف هيئة المحاسبة والم ارجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حسابات التوفير والادخار بأنها ودائع مالية صغيرة يقتطعها الأفراد من دخولهم ويقومون بدفعها للمصرف لكي يفتح لهم حسابا ادخاريا، يحق لهم سحبها كاملة أو سحب جزء منها، وهي من الخدمات التي يقدمها بنك البركة الج ازئري بحيث يفتح الحساب في شكل دفتر يحوزه العميل وتسجل فيه كل عمليات الدفع والسحب حيث يشارك في الأرباح والخسائر الناتجة عن التمويلات التي يقوم بها البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و ينقسم حساب التوفير إلى قسمين :

-**القسم الأول:** حساب التوفير يخضع لأحكام القرض.

- .**القسم الثاني:** حساب التوفير يخضع لأحكام المضاربة، وهو بذلك يجمع بين خصائص الحساب الجاري وحساب الاستثمار .

2-حسابات الاستثمار:هنا يمكن لأي شخص طبيعي فتح حساب توفير بالبنك)2(، ويكون العميل رب العمل والمصرف مضارب ويتفق المتعاقدين في توزيع الأرباح، حيث تعرف هيئة المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية حسابات الاستثمار بأنها: المبالغ التي يتلقاها البنك من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة وتشمل مايلي:

أ.**حسابات الاستثمار المخصص:** هي الحسابات التي يتم فيها توجيه الإيداعات إلى مجالات استثمارية بعينها، مثل الاستثمار في مجال الإسكان، أو صناعة الدواء، على أن يوزع العائد من هذه المجالات على إجمالي الودائع الاستثمارية الموجهة لكل مجال استثماري على حدة .

ب . **حسابات الاستثمار المطلق:** هي حسابات تفتح للعملاء من أجل توطيد أموال المودعين في جميع تمويلات العملاء، وتوزع الأرباح على المودعين كل حسب إيداعه وفقا للشروط المصرفية الإسلامية .

مثال حيّ حول شراء سيارة سياحية من بنك البركة:

شراء سيارة إن شاء الله بواسطة بنك البركة، علماً أن البنك يصرح بأن تعاملاته غير ربوية.

طريقة الشراء: يدفع الزبون نسبة 47 بالمئة كبداية، والبنك ما تبقى من ثمن السيارة، هذه السيارة تكون باسم البنك إلى غاية تمام التسديد بأقساط حسب استطاعة الزبون واتفاقه المسبق مع البنك، وفي حالة تأخر الزبون عن دفع ديونه في المدة المتفق عليها مع البنك، فإن هذا الأخير لا يطلب زيادة في الدفع تعويضاً عن التأخير) وتبقى السيارة باسم البنك حتى تمام التسديد.

يجوز شراء السيارة عن طريق البنك إذا توفرت الشروط التالية

1-الشروط الأهلية:

السن ما بين 19 و70 سنة (تاريخ آخر قسط)؛

مداخيل شهرية ثابتة ومنتظمة (50000 دج وأكثر)؛

أن تكونوا مرسمين مع أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر

مستحقات شهرية لا تتعدى 30 % من مداخيل

هامش ضمان الجدية يبتدئ من 20% من قيمة السيارة

للاستفادة من تمويل سيارة البركة، يتوجب على العميل تقديم الوثائق التالية

طلب تمويل موافق لنموذج البنك؛

فاتورة أولية- شكلية باسم البنك لحساب المستفيد؛

آخر ثلاثة كشوف راتب أو معاش تقاعدي، حسب الحالة

شهادة عمل

شيك بريدي أو بنكي مشطب

نسخة من بطاقة التسجيل للضمان الاجتماعي أو ما يعادلها

كشف الحساب البنكي أو الحساب البريدي الجاري لمدة الستة أشهر الأخيرة

اكتتاب تأمين شامل للسيارة

طابعين بريدين بقيمة 20 دينار جزائري

حيث يطبق بنك البركة الجزائري هامش ربح إجمالي 10.30% في السنة.

صيغة التمويل المطبقة في هذه الحالة:

المرابحة

المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف و متفق عليه بين المشتري و البائع البيع بربح معلوم.

يمكن للمرابحة أن تكتسي شكلين:

- عملية تجارية مباشرة ما بين بائع و مشتري
- عملية تجارية ثلاثية ما بين المشتري الاخير (مقدم طلب الشراء) و بائع أول (المورد) و بائع وسيط منفذ طلب الشراء.

و قد تم الأخذ بالصيغة الأخيرة هذه في العمليات المصرفية الإسلامية . يتدخل البنك بصفته المشتري الأول بالنسبة للمورد و كبائع بالنسبة للمشتري مقدم الأمر بالشراء (العميل) . يشتري البنك السلع نقدا أو لأجل ويبيعها نقدا أو بتمويل لعميله مضاف إليه هامش الربح المتفق عليه ما بين الطرفين.

خلاصة الفصل:

. نستخلص في هذا الفصل أن بنك البركة بمختلف فروعه يتمتع بقدرات كبيرة على تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض المالية في الأوساط الشعبية، وبما يقدمه من خدمات بنكية متنوعة، وما يملكه من أوعية ادخارية واستثمارية كثيرة، كما إن تعدد قنوات التمويل البنكي الإسلامي وتنوع صيغه، سهلت على المستثمر الحصول على التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي في الوقت المناسب، وتوفر له وسائل الإنتاج المختلفة، كما يشارك البنك بخبرته الفنية والتنظيمية والإدارية بالإضافة إلى مشاركته المالية.

كما تنسجم الأوعية الادخارية والاستثمارية والصيغ والأساليب التمويلية في بنك البركة مع القيم والمبادئ التي تحكم سلوك المستثمر المسلم، وبذلك تتجلى وبوضوح روعة التكامل والشمول في الفقه

الإسلامي في هذه الصيغ والأساليب، التي تنضم استعمال المال وتناسب مختلف الحالات وتفصل سائر احتياجات الأفراد داخل المجتمع.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يتجلّى الهدف من الدراسة التي قمنا بها البديل الأفضل للبنوك التقليدية التي ألحقت معضمها خسائر تلو الأخرى نحو دول العالم ألا و هي البنوك الإسلامية التي أصبحت تغتنم الفرصة و ذلك بتطوير كفاءتها و تحسين نشاطاتها و تعاملاتها الداخلية و الخارجية مع عملائها عبر صيغ التمويل المطلوبة ،و كذا الحرص على الإلتزام بالشريعة الإسلامية لأنه الفارق الأساسي بينها و بين البنوك التقليدية و الوصول لتحقيف البدائل الإسلامية بعيدا عن رائجة الرّبا و المحرمات المنهى عنها شرعا و ذلك لتحقيق مقاصد الشريعة جاءت بحفظ الدين و النفس و العقل و المال و العرض .أّمّا الفصل الثاني يخص في محاولة تسليط الضوء على عنصر هام من ضمن عناصر الإقتصاد البارزة ألا و هو الإدخار حيث كنا بصدد الدور الذي يلعبه في التنمية الإقتصادية من خلال ما يحققه من تراكم رأس مالي و الذي يدخل في عملية التمويل في المشاريع الإستثمارية للإقتصاد و و التي تعمل على تحقيق الزيادة في مستويات الطاقة الإنتاجية للجزائر.ولدراسة موضوعنا بشكل كافي كان لابدّ من التعرض لعدة نقاط حيث تمثلت هذه النقاط في استعراض المفاهيم الأساسية للإدخار بعد ذلك حاولنا إبراز مفهومه في المدارس الإقتصادية و العوامل المحدّدة له و تطور سياسته في الجزائر.

أولا-نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: الفرضية صحيحة البنك الإسلامي يلتزم في جميع تعاملاته و نشاطاته الإستثمارية و إدارته حسب الشريعة الإسلامية و مقاصدها.و كذلك باهداف المجتمع داخليا و خارجيّا.

الفرضية الثانية: الفرضية صحيحة البنوك الإسلامية تتميز بخصائص جوهرية تؤدي إلى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لا تحكم فيها الرّبا .

الفرضية الثالثة:الفرضية خاطئة لأن الإدخار المحلّي في الجزائر لم يرقى و ذلك بسبب المستوى الثقافي للمستهلك.

ثانيا-نتائج الدراسة:

في ختام هذه الدراسة من خلال ما ورد فيها خلصنا للنتائج التالية:

إنّ عمل البنوك الإسلامية لم يخطو خطوة كبيرة في البلدان التي يعامل فيه البنك المركزي البنوك الإسلامية كما يعامل البنوك التقليدية ،و هذا ما يعرقل عملها و لايساهم في تقدمها.و استنتجنا أيضا أنّ الإدخار في البنوك

الإسلامية مثله مثل الإدخار في البنوك التقليدية إلّا أنّ في البنوك الإسلامية يكون وفق الشريعة الإسلامية .أما فيما يخص بنك البركة الجزائري لقد نشأ في ظل نظام مصرفي تقليدي إلى غاية الان لايوجد قانون يحكم المصارف الإسلامية في الجزائر.إذا يخضع للقوانين المطبقة على البنوك التقليدية الأخرى إلّا أنّه يقوم بمعاملاته وفق الشريعة الإسلامية.

وبنك البركة يتميّز بطرق التمويل منها صيغة المرابحة للامر بالشراء و الإجارة المنتهية بالتمليك،كما يقوم هذا البنك بتقديم تبرعات تتمثل في الأموال من حساب قيد التصفية التي تصرف في أوجه الخير كبناء المساجد .

و انطلاقا من هذه النتائج يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات المتمثلة في :

- توفير المناخ الملائم لعمل البنوك الإسلامية و مراعاة خصوصيتها بأنها لا تتعامل بسعر الفائدة و ذلك بوضع قانون خاص بها.

- تحتاج البنوك الإسلامية إلى نضج الوعي الإسلامي داخل المجتمعات.

- أمّا فيما يخص بنك البركة يجب أن يقوم بأعمال ترويجية لخدماته و التعريف بها إلى أوسع نطاق و زيادة فتح فروع له .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

- حسن الخلف،البنوك الإسلامية،الكتاب العالمي للنشرو التوزيع ،عمان الطبعة الألى سنة 2006.

- سليمان ناصر ،تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر،دون طبعة،دون دار نشر،جامعة ورقلة ،دون سنة نشر.

- محمّد بوجلال، البنوك الإسلامية،مفهومها ،خصائصها،تطورها ،القاهرة،سنة 1990.

- .الأنصاري، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، سنة 1983م-1404هـ.

- عبيد الله الصعيدي،الإدخار و النمو الإقتصادي،دراسة لمكونات و محددات الإدخار ،دار النهضة المصرية،القاهرة ،سنة 1998.

- .م.سليم الخوالد، المصارف الإسلامية، دار المحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008 .

- مصدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هونه، الجزائر، سنة 2007م، ص 86-87.

-. أحمد الخضري، البنوك الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 03، سنة 1999

ثانيا-المذكرات:

-أحمد سلامي،الإدخار في الإقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق التنمية الإقتصادية،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،سنة 2013-2014.

-عبد الحق محمد العيفة،واقع التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر،دراسة حالة البركة ،رسالة ماجيستر ،سنة2011-2012.

ثالثا-التقارير والمجلّات:

-أحمد سلامي،أهم مؤشرات الإدخار في الجزائر،مجلة الباحث، جامعة ورقلة،رقم02-2012.